وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الـتـجارية وعـلـوم الـتـسـيير

قـــســـم: علـوم الـتـسـيير

الرقم التسلسلي: ...../..... 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع : علوم التسيير

التخصص : إدارة أعمال

الرقمنة كالآلية لتحسين جودة التعليم العالي

دراسة ميدانية لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة العربي التبسي - تبسة -

إعداد الطالبتين:

بوطويل فهيمة

خليف سمية

إشراف الدكتورة:

بن قيراط وداد

□

□أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حناشي توفيق	أستاذ محاضر أ	رئيســـا
بن قيراط وداد	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
غريب الطاوس	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي، وذلك من خلال تبيين العلاقة بين كل بعد من أبعاد جودة التعليم المتمثلة في جودة الطلبة وهيئة التدريس والإمكانيات المادية والبرامج الدراسية والهيئة الإدارية،وذلك بالاعتماد على استبيان موجه إلى هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الرقمنة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي على وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي، وعلاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين الرقمنة وهيئة التدريس، وعلاقة ارتباط إيجابية بين الرقمنة والإمكانيات المادية،و علاقة ارتباط إيجابية بين الرقمنة والهيئة الإدارية، بينما توجد علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة في البرامج الدراسية،وذلك بالإعتماد على إستبيان موجه إلى هيئة التدربس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة كآلية لتحسين، جودة التعليم العالي، التطبيقات الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

Abstract:

This study aims to determine the nature of the relationship between digitization and the quality of higher education in the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences at Elaraby Tebessi University, by showing the relationship between each dimension of education

quality represented in the quality of students, faculty, material capabilities, study programs and the administrative body. This is based on a questionnaire addressed to the faculty of the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences at Larbi Tebessi University.

The study found that the level of digitization at the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences at the University of Elaraby Tebessi indicates that there is a medium positive correlation between digitization and the quality of higher education, a medium positive correlation between digitization and the faculty, a positive correlation between digitization and material capabilities, and a positive correlation Between digitization and the administrative body, while there is a weak positive correlation in the study programs،based on a questionnaire directed to the teaching staff of the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences at the University of Larbi Tebessi.

Key-words: Digitization as a mechanism to improve the quality of higher education, electronic applications, the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences.

فهـــــرس المحتويـــــــات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات.....	
فهرس الجداول.....	
فهرس الأشكال.....	
فهرس الملاحق.....	
مقدمة.....	
الفصل الأول : الإطار النظري للرقمنة وجودة التعليم العالي	**2**
تمهيد.....	**2**
المبحث الأول : الرقمنة وجودة التعليم العالي.....	**3**
المطلب الأول : أساسيات حول الرقمنة.....	**3**
المطلب الثاني : مدخل إلى جودة التعليم العالي.....	**16**
المطلب الثالث : تطبيق الرقمنة في جودة التعليم العالي.....	**29**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	**37**
المطلب الأول : الدراسات العربية.....	**37**
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....	**42**

المطلب الثالث :الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	**46**
خلاصة الفصل.....	**49**
الفصل الثاني : تحليل اثر الرقمنة على جودة التعليم العالي	**52**
تمهيد.....	**52**
المبحث الأول :تقديم عام لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير...	**53**
المطلب الأول :لمحة حول جامعة العربي التبسي –تبسة.....	**53**
المطلب الثاني :تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.....	**62**
المطلب الثالث :الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.....	**70**
المبحث الثاني : منهجية ونتائج الدراسة الميدانية.....	**72**
المطلب الأول : منهجية الدراسة الميدانية.....	**72**
المطلب الثاني : تحليل بيانات الدراسة.....	**87**
المطلب الثالث : اختبار الفرضيات.....	**94**
خلاصة الفصل.....	**100**
الخاتمة.....	**101**
قائمة المراجع.....	**104**
قائمة الملاحق.....	**105**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**طلبة السنة الاولى(قسم التعليم الاساسي**	68
02	**D, M, Lطلبة ليسانس ل.م.د(**	68
03	**طلبة ماستر ل.م.د**	69
04	**عدد الطلبة المسجلين دكتوراه**	69
05	**التخصصات التي توفرها الكلية بطور ليسانس**	69
06	**التخصصات التي توفرها الكلية بطور الماستر**	71
07	**نتائج اختبار كولمجروف –سمرنوف**	76
08	**اختبار معنوية وخطية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل**	79
09	**معاملات الارتباط بين فقرات محور الرقمنة**	81-80
10	**معاملات الارتباط بين عبارات الطلبة**	82
11	**معاملات الارتباط بين عبارات هيئة التدريس**	83
12	**معاملات الارتباط بين عبارات الإمكانيات المادية**	83
13	**معاملات الارتباط بين عبارات البرامج الدراسية.**	84
14	**معاملات الارتباط بين عبارات الهيئة الإدارية**	84
15	**معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع مجمل عبارات الاستبيان**	84
16	**Alpha s'Cronbach نتيجة اختبار**	85

17	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس**	85
18	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن**	85
19	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة**	86
20	**توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية**	86
21	**تقييم إجابات أفراد العينة حول محور الرقمنة**	87
22	**تقييم إجابات أفراد العينة حول محور جودة التعليم العالي**	88
23	**نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بين المتغيرين الرقمنة وجودة التعليم العالي**	91
24	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى بين متغير الرقمنة وبعد الطلبة**	92
25	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية بين متغير الرقمنة وبعد هيئة التدريس**	94
26	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة بين متغير الرقمنة وبعد الإمكانيات المادية**	95
27	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة بين متغير الرقمنة وبعد البرامج الدراسية**	96
28	**نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة بين متغير الرقمنة وبعد الهيئة الإدارية**	96

فهـــــــرس الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لجامعة العربي التبسي	**58**
02	الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	**65**

فهـــرس المـــــلاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وثائق مستلمة من طرف الكلية	**63**
02	الاستبيان	**87**

الملحق رقم (1): تحكيم الإستبيان

إسم و لقب الأستاذ	الرتبة
عثمان عثمانية	محاضر أ
حنان حفظ	مساعدة أ
وداد بن قيراط	استاذ محاضر ب

مقـدمة:

لقد شهد العالم تقدما كبيرا في مجال تكنولوجيا المعلومات مما ساعد على ظهور آليات جديدة لعبت دورا كبيرا في في عصرنة جميع القطاعات بحيث أصبح يعرف بعصر الثورة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجيا ولهذا صار الاهتمام بهذا الجانب امرا يساعد على الرقي والتقدم والتطور والازدهار وذلك من أجل مواكبة هذا التطور الذي جعل العالم قرية صغيرة.

وباعتبار الرقمنة من المكونات الأساسية لنظام المعلومات ومن الوسائل التي عملت ضجة كبيرة في هذا العصر،وذلك لأهميتها وفوائدها الكثيرة من ناحية إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها، وكذا سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها وفي القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة بالصوت والصورة وبالألوان أيضا وفي نقص تكاليف الحصول على المعلومات وإمكانية وجود المصادر و المواد المعلوماتية.

و عليه يجب أن تتوفر الجودة التي أساسها البقاء و الاستمرارية لأي مؤسسة، ولهذا فقد توجهت العديد من مؤسسات التعليم العالي العالمية إلى وضع آليات تمكنها من بلوغ مستوى الجودة والسعي للمحافظة عليه لاعتلاء القمة في المنافسة، بحيث تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصرنة العولمة، وذلك لأهميته في التطوير المستمر والاستثمار الأمثل وفي الموارد المالية والبشرية وفي تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي وكذلك في تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي.

ونظرا لذلك فإن عصرنة الإدارات الجزائرية بصفة عامة والإدارة الجامعية بصفة خاصة والوصول بها إلى مستوى الإدارة الرقمية لابد من تطوير الأداء الرقمي الذي يستهدفه قطاع التعليم العالي، وذلك من خلال تطبيقها في مشروع الرقمنة في ظل الإستراتيجيات التي أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث

مقدمة

العلمي تباعا، والتي تهدف إلى رقمنة القطاع وإرساء أسس التكنولوجيا الحديثة على مستوى إدارات مؤسسات التعليم العالي من جهة، وعلى مستوى الأداء البيداغوجي والتعليمي من جهة أخرى، هذه العملية تمت عبر تطبيق مجموعة من الأنظمة والخدمات الإلكترونية التي وفرها قطاع التعليم العالي من أجل عصرنة القطاع، حيث تمثلت أهم هذه الخدمات في نظام بروقرس (progress).

اولا: مشكلة الدراسة

ومما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الرقمنة في تحسين جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي؟

للإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى أسئلة فرعية كما يلي:

1-هل توجد علاقة بين الرقمنة وجودة الطلبة في كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي؟

2-كيف تساهم الرقمنة في تحسين جودة هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي؟

3-هل الرقمنة لها دور في جودة البرامج الدراسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي؟

4-إلى أي مدى تساهم الرقمنة في جودة الهيئة الإدارية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة االعربي التبسي؟

5-كيف يمكن للرقمنة أن تساهم في توفر الإمكانيات المادية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

إنطلاقا من السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة 0.05 .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة الامكانيات المادية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة البرامج الدراسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة الهيئة الادارية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة 0.05.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أهمية الرقمنة والاهتمام المتزايد بها وذلك كونها من المواضيع المهمة و الحديثة من حيث الوسائل في التكنولوجيا والاعتماد على تطبيقات الحاسب الآلي باعتبارها تدعم المستفيد من الحصول على المعلومة المناسبة في أقصر وقت وبأقل جهد وبالمواصفات التي يحتاجها، كما ترتبط بجانب مهم من الجوانب التي تحض باهتمام كبير من طرف المتخصصين في أهمية التوجه نحو الرقمنة ومالها من رصيد معرفي عبر منصاتها وتحسين الخدمة في الجامعة و مدى انعكاساتها على التطورات التكنولوجيا.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة أهمية تطبيق جودة التعليم العالي وذلك من خلال التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية، مما يجعلها متجددة و مواكبة للمتغيرات السريعة، وكذا من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المالية و البشرية، وأيضا في تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي، وحتى تحقق مؤسسات التعليم العالي الميزة المجتمعية لابد من أن تتعدى رسالتها إلى محيطها الخارجي، وأيضا تكمن في تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم العالي.

رابعا:أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

_التعرف على مؤشرات جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

_الوقوف على مدى استخدام التكنولوجيا الرقمية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مقدمة

_العلاقة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

_معرفة مدى تقييم الأساتذة للرقمنة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

_محاولة معرفة المعوقات و الصعوبات التي تواجه الرقمنة لدى هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة العربي التبسي.

خامسا: مبررات الدراسة

هناك عدة مبررات دفعت البحث في هذا الموضوع، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

_التعرف على مستوى الرقمنة ومدى الاعتماد عليها من طرف الجامعة.

_معرفة الصعوبات التي تعرقل تطبيق الرقمنة في الجامعة.

_أهمية الرقمنة في الجامعة والتي كونها تساهم بشكل كبير في حل العديد من المشكلات المتعلقة بالخدمات للطالب الجامعي.

سادسا: حدود الدراسة

الإطار المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي.

الإطار الزماني: تم إعداد المذكرة خلال الفترة الممتدة من 2021/05/07 الى 2021/06/02.

سابعا: منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة ومحاولة لتحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة،تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التركيز على أساسيات الرقمنة وجودة التعليم العالي.

أما في الجزء الميداني تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة بإسقاط الجانب النظري على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي باستخدام استبيان موجه إلى هيئة التدريس.

تمـهيد:

لقد شهدت العديد من الدول في العالم تطورات كبيره ،في تقنيات البرمجيات والاتصال ، فهي أساس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما صحبها من تحولات في أنماط الإنتاج وأشكال التبادل وأنماط الاستهلاك.

وتعد الجامعة الرقمية مركز للتحولات التكنولوجية وذلك بهدف تطوير مكونات العملية التعليمية ،و يتضمن ذلك الطلاب بحيث تشمل أهداف تعلم الطلاب ومسارات العمل داخل الجامعة ،و تنمية الموارد البشرية وتشكيل طبيعة الثقافة المؤسسية، بالإضافة الى تطوير المناهج بصفة مستمرة، لتواكب التغييرات العالمية.

وفي ضوء ما سبق يتضح ان ظهور الجامعة الرقمية جاء استجابة لتأثير كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتطلبات العمل في بيئة منفتحة على العالم، مما أدى إلى حدوث تغيرات في التكوين النظامي للجامعات وخاصة القائمين على أنشطة هذه الجامعات.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الرقمنة وجودة التعليم العالي

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الرقمنة وجودة التعليم العالي

لقد أثرت الرقمنة على كل مستويات قطاع المعلومات، فمفهوم الرقمنة يمثل تحول جذري للأنظمة المعلوماتية وإحدى اقوى التحولات النوعية الكبرى، فقد اكتسبت هذا المفهوم أهمية بالغة نتيجة للتطورات التقنية والتكنولوجية التي يعرفها عصرنا الحالي، الذي أصبح يسمى عصر الرقمنة، بحيث جاء مفهومها كوسيلة لاستخدام البيانات والمعلومات في توجيه سياسات وإجراءات عمل المؤسسات وذلك نحو تحقيق أهدافها وتحويل وتطوير ووصول المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي مما يجعل سهولة ومرونة في تلقي المعلومة، كما تعمل الرقمنة على إنجاز الأعمال بسهولة وفعالية ومرونة في تلقي المعلومة، كما تعمل الرقمنة على انجاز الأعمال بسهولة وفعالية بفضل توفر البيانات المطلوبة في الوقت المناسب والحصول عليها بسرعة، مما يخفف من العبء والجهد.

المطلب الأول : أساسيات حول الرقمنة

تعتبر الرقمنة إحدى أهم وأقوى التحولات الكبرى التي عرفها قطاع المعلومات، والحل الأمثل لما تحمله من خصائص متطورة وتطبيق مستوى الفاعلية في الإنجازات، وذلك من خلال استحداثها لطرق جديدة في حفظ المعلومات وإتاحتها، فقد أصبحت نتيجة حتمية للتطورات التقنية والتكنولوجية التي عرفها عصرنا الحالي، الذي أصبح يسمى بالعصر الرقمي وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أهم جوانب الرقمنة.

أولا : تعريف الرقمنة

تعرف الرقمنة على أنها:"من أهم إنجازات التكنولوجيا الرقمية للمعلومات وتعني إسقاط الحواجز الفاصلة بين أنساق الرموز المختلفة من نصوص وأصوات وأنغام وصور ثابتة ومتحركة، وتحويل هذه

الأنساق إلى سلاسل رقمية قوامها الصفر والواحد، حتى تتواءم مع نظام الإعداد الثنائي أساس عمل الكمبيوتر".[1] مما سبق يمكن القول أن الرقمنة أحد أهم التطورات التكنولوجية كونها ازلت كل العقبات التي كانت تحجب النصوص وأصوات وأنغام وصور وتحويلها إلى سلاسل مما يساعد على عمل الكمبيوتر.

وتعرف الرقمنة أيضا: "تحويل النصوص المطبوعة مثل(الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط.)وغيرها من المواد التقليدية التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان)أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ بواسطة الحاسب الآلي، وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي عن طريق الكاميرات الرقمية".[1] مما سبق يمكن القول أن الرقمنة حولت كل النصوص المطبوعة من الشكل التقليدي إلى شكل رقمي، وذلك من خلال جهاز آلي يساعد على تلقي المعلومة بكل سهولة وبطريقة متطورة.

ثانيا : أهمية الرقمنة

تكمن أهمية الرقمنة:

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها.
- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها.
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا.
- نقص تكاليف الحصول على المعلومات.

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مصطلحات عصر العولمة:مصطلحات سياسة واقتصادية واجتماعية ونفسيةو اعلامية** ،2004،ص102.

- إمكانية وجود نقد المصادر والمواد المعلوماتية.
- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصورة، الفيديو.[2]

كما تكمن أهمية الرقمنة في تحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

1-**الفوائد الاقتصادية:** وذلك من خلال توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية وفي مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك من خلال تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي، وإتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات وكذا توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية، وفتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

2-**الفوائد الإدارية :** وذلك من خلال تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي، والقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية، وكذا الشفافية في التعامل واختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، وأيضا من خلال تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة.

---

[1] نجلاء احمد يس،**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2013،ص80.
[2] منير الحمزة ،**المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق قسنطينة**، دار الالمعية للنشر والتوزيع،2011،ص74.

3-الفوائد الاجتماعية : وذلك من خلال إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات، وأيضا تسهيل سرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني، وتفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.[1]

مما سبق يمكن القول ان اهمية الرقمنة تكمن في تسهيل الحصول والوصول للمعلومة بجودة عالية وبتكاليف منخفضة مما يجعلها ذات فوائد اقتصادية وإدارية واجتماعية لقدرتها على توفير الوقت والجهد وتسهيل وتنظيم مختلف النشاطات.

ثالثا : خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص المتمثلة فيما يلي:

1-تقليص الوقت : فالتكنولوجية تجعل كل الأماكن إلكترونيا متجاورة.

2-**تقليص السكان :** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

3-**اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** بسبب حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجية المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

[1] منير الحمزة،المرجع السابق،ص76.

4-تكوين شبكات الاتصال : بحيث تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين الصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

5-**التفاعلية:** ويقصد بها المستعمل لهذه التكنولوجية يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

6-اللاتزامنية: وهي إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم ،فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

7-**اللامركزية:** وتتمثل في خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالانترنت.

8-**قابلية التوصيل:** وهي إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع،على مستوى العالم بأكمله.

9-قابلية التحرك والحركية : بحيث يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي، الهاتف النقال.

10-**قابلية التحول:** وذلك أن إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

11-**اللاجماهرية** :وهي إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة،وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

12-**الشيوع والانتشار**:وهو قابلية هذه الشبكة التوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم ،حيث تكتب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن.

13-**العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا،حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم،و هي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا. [1]

مما سبق يمكن القول أن خصائص الرقمنة ميزتها تختلف على التكنولوجيا الأخرى من حيث اختصارها للوقت وتخزينها وحفظها للمعلومات مهما كان حجمها ومشاركتها مع مجموعة من الباحثين أو مع فرد معين والاستفادة منها في أي مكان و زمان بحيث يمكنها أن تغطي مختلف انحاء العالم دون أي حواجز أو قيود.

رابعا:أهداف الرقمنة

يتم توزيع أهداف الرقمنة على المستويات التالية:

1-**الحفظ:**حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

2-التخزين:و يتم ذلك من خلال القرص المضغوط الذي يمكنه تخزين آلاف الصفحات،فما بالك بقرص DVD فالرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.

3-الأقسام:ويكون ذلك من خلال الشبكات وخصوصا بشبكة الانترنت التي سمحت للرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

[1] احمد مشهور:***تكنولوجيا المعلومات واثرها على التنمية الاقتصادية***،المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2003،ص7

4-سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام : تكمن ميزة الرقمنة في السرعة الكبيرة في الاسترجاع،حيث أنه عندما تحول المواد الوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.

وتكمن اهداف الرقمنة في:[1]

- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء أقراص مليزرة أو إتاحته على الشبكة،بحيث لا يقصد بالربح هذا الاتجاه بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرا العمليات.

مما سبق يمكن القول أن أهداف الرقمنة الحفاظ وحماية الوسائط من الأخطار،وذلك من خلال توفي مساحات كبير لتخزينها،وتمكين كل الأشخاص من الإطلاع على نفس الوثيقة في نفس الوقت، وسهولة استرجاعها وفي ثواني ،والإستفاد من الوثيقة دو قيود بشرية،وكذا تحقيق الربح من خلال بيع المنتج الرقمي لغرض استمرار العملية.

خامسا : متطلبات الرقمنة

حتى تتم عملية الرقمنة لابد من تضافر عدة جهود بداية بالتخطيط وتوفر العامل البشري المتمثل في العاملين بالرقمنة وأيضا العامل المالي بالإضافة إلى توفر الأجهزة والبرمجيات الخاصة لإنجاز هذه العملية،وعلى هذا الأساس يمكن توضيح متطلبات الرقمنة فيما يلي:

1-التخطيط : بحيث التخطيط الرقمنة رصيد معين في مؤسسة توثيقية يتم من خلال إسناد المشروع إلى لجنة تشرف عليه وتعرف باسم فريق عمل الرقمنة والتي يجب أن يتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة

[1] سهيلة مهري،**المكتبة الرقمية في الجزائر**،جامعة منتوري ،الجزائر،2006،ص83.

العلمية والعملية،حيث تقوم هذه اللجنة بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع وتكمن أبرز عناصر هذه الخطة في تحديد أهداف هذا المشروع ودراسة جدوى يتم فيها تحديد المتطلبات الضرورية لعملية الرقمنة ،الوسائل والتجهيزات والإطارات البشرية،كما يتم تحديد تكاليف المشروع وإقرار ميزانية مناسبة للمشروع مع إعادة الإجراءات الإدارية والتنظيمية والعمليات الفنية بما يناسب وتحديد الإجراءات التي سوف تتخذ بخصوص المشاكل التي سوف تعترض المشروع،فعملية التخطيط لمشروعات الرقمنة هي بمثابة الانطلاقة الصحيحة التي تسمح بتوضيح مراحل الرقمنة وتحديد المسؤوليات وإبراز معالم المشروع والحصول على الهدف المطلوب.[1]

وحتى يتسنى إنجاز عملية الرقمنة لابد من توفر الأجهزة التالية:

2-الماسح الضوئي : يعتبر من الأجهزة الهامة في الرقمنة، فهو يعتبر جهاز يقوم بتحويل أي شكل من أشكال البيانات المتوفرة في الوثائق المطبوعة والمصورة والمخطوطة والمرسومة إلى إشارات رقمية قابلة للتخزين في ذاكرة الحاسوب،وتكون نتيجة الماسح الضوئي عبارة عن صورة رقمية متعددة الأشكال ونجد للماسح الضوئي عدة أنواع:

أ. **الماسح الضوئي المسطح** : وهو يعمل من خلال تثبيت الورقة المراد تأديتها للحاسب داخل الماسح وتبقى مكانها،بحيث يمسح ضوء الماسح الورقة.

ب. **الماسح الضوئي اليدوي** : وهو الأصغر حجما ويقوم المسح بطريقة يدوية،وهو لا يعطي صورة عالية الجودة.

ج. **الماسح الضوئي الأسطواني** : يستخدم في مؤسسات النشر،وتفوق دقته كل الأنواع السابقة،وتختلف فكرة عمله عن الماسحات الأخرى،حيث تثبت الورقة على أسطوانة زجاجة

[1] اسماعيل بلة،***الرقمنة كوسيلة تكنولوجية حديثة لحفظ واتاحة المخطوطات***،مذكرة مقدمة لنيل ماجيستر،جامعة قسنطينة،2010،ص30.

ويسطع ضوء من داخل الأسطوانة ليضيء الورقة ويقوم جهاز حساس يدعى أنبوبة تكبير الفوتونات ليحول الضوء المعاكس إلى تيار كهربائي.

د. **الماسح الضوئي الرأسي** : ويدعى أيضا ماسحات الكتب، يتميز بالحد من مخاطر إتلاف أثناء المسح الضوئي، بالإضافة إلى تغلبها على مشكلة انحناء أو تقوس الصفحات بسبب التجليد، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الجهد في تحرير الصور إذا ما استخدمت ماسحة مسطحة، وهي مرتفعة الأسعار مقارنة بالماسحات الأخرى.

3- آلات التصوير الرقمية: وهي عبارة عن نظام رقمنه داخلي وأغلبتها من الناحية البصرية على غرار نظيرتها الكلاسيكية، وحاليا تصل إحاطات بالصورة إلى عدد البيكسلات يصل ثلاثة ملايين بيكسال وهذا ما يسمح بالوصول إلى نوعية مذهلة من الصور والوثائق.

4-أوعية التخزين: إن من بين أساسيات تكنولوجيا الرقمنة اختيار أوعية تخزين ذات جودة واسعة وعالية، وتتعامل مع الإعلام الآلي ومن هذه الأجهزة الأقراص الضوئية، الأوعية المغناطيسية المتصلة بالإعلام الآلي.

وعموما فتبني قرار الاعتماد على متعامل خارجي لابد أن يرتكز على اتفاق مسبق معها بخصوص الالتزام بالمعايير والأشكال والمواصفات المتفق عليها في عمليات الرقمنة.

5-البرمجيات:لايمكننا استخدام الحاسب الآلي في عملية الرقمنة بدون برامج سواء كانت برامج تشغيل او برامج التطبيقات التي تستخدم للقيام بمهام الرقمنة وتتمثل أهم هذه البرامج الأساسية والمهمة في عملية الرقمنة فيما يلي:

- برامج التقاط الصور التي تقوم بمعالجة وتحسين الصور الرقمية بعد التقاطها من جهاز المسح الضوئي.
- برمجيات التعرف البصري على الأحرف O C R في حالة القيام برقمنة النصوص والذي يقوم بتحويل صور الصفحات إلى نصوص كاملة.

فوجود عملية التعرف الضوئي على الحروف تتوقف على عوامل عدة منها:[1]

-دقة ووضوح الصورة الملتقطة للنص.

- اشتمال النص على الجداول ورسوم توضيحية.

-برمجيات تحويل القياسات،برمجيات التصليح والترميم.

ومن أجل التقليل من التكاليف لابد من إشراك مختلف المؤسسات في البلد لتنفيذ المشروع من خلال قيامها بمبادرات الرقمنة،وتوفر على المؤسسة الرغبة في الرقمنة رصيدها من الوثائق الكثير من الجهد والمال.

وعلى المؤسسة التي تتبنى مشروع الرقمنة الأخذ بعين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية أي وضع الترتيبات اللازمة لحفظ حقوق مالكي الوثائق الحقيقتين في الاستخدام الآلي بالمشروع والنشر على شبكة الانترنت وذلك حتى تتعرض حقوق الملكية الفكرية إلى الضياع في ظل الاستنساخ غير المشروع.

مما سبق يمكن القول أن متطلبات الرقمنة تحتاج إلى الكثير من الجهد والتخطيط ووجود العاملين بالرقمنة والأجهزة والبرمجيات وكذا إلى العامل المادي حتى تتمكن من توفير كل الظروف اللازمة او المطلوبة،وبالتالي تساعد على نجاح عملية الرقمنة.

[1] دياب حامد الشافعي،**ادارة المكتبات الجامعية اسسها وتطبيقاتها العملية**،دار غريب للنشر،القاهرة،1994،ص102.

سادسا : خطوات الرقمنة

تمر الرقمنة بعدد من المراحل تتمثل في:

1-مرحلة الإعداد : بحيث تلزم مرحلة الإعداد الجيد لمشروعات الرقمنة في المكتبات ومؤسسات المعلومات تحديد إستراتجية عامة لعملية الرقمنة تتمثل في ثلاث نقاط أساسية أولاها وضع الخطة الرقمية،و ثانيها إعداد دراسة الجدوى،و ثالثها الاسترشاد بالتجارب السابقة والأخذ بالمعايير المقننة.

2-مرحلة الاختيار : وهي الأولويات والأسس التي سيتم بناء عليها اختيار المصادر المعلوماتية التي سيتم رقمنتها ،وتحدد بعدد من العوامل التي تتحكم في تحديد أسي الاختيار وأولوياته والتي تختلف حسب نوع المكتبة ومجتمعها.

ومن أولويات الاختيار نذكر:[1]

- امتلاك المكتبة أو مؤسسة المعلومات لحقوق الملكية الفكرية للمصادر المنتقاة للرقمنة.
- سقوط حقوق التأليف والنشر عن المصادر المعلوماتية والمنتقاة للرقمنة.
- ميزانية المشروع

3-مرحلة التجهيز : وتشتمل مرحلة تجهيز مصادر المعلومات التي سيتم اختيارها للرقمنة عدد من العناصر تتمثل في سحب المصدر المعلوماتي من الوقوف وفحص النسخ لاستبعاد النسخ المكررة وكذا تخصيص رقم مسلسل للمتابعة.

4-مرحلة التحويل الرقمي : وهي تتبع مرحلتا الاختيار والتجهيز.

[1] نجلاء احمد يس،المرجع السابق،ص ص 22..

5-مرحلة الاختزان والحفظ الرقمي : هي مرحلة مهمة،لأنها ركيزة لعمليات البحث والاستغلال وتداول المعلومات لذا من غير المعقول استخدام نظام رقمي دون التفكير في نظام الخزن والحفظ،بحيث تكمن أهميتها في ضمان استخدام وإتاحة المصادر المعلوماتية المرقمنة على المدى البعيد،وذلك أن معدلات تطور العتاد والبرمجيات وأشكال الملفات تؤدي إلى زيادة احتمالية عدم إمكانية قراءة المحتوى المرقمن.

و يرى العديد من المختصين بأن هذه التكنولوجيا المتعددة الوسائط بإمكانها أن تكون فرصة لتوسيع دائرة مستقبلي الرسائل المعرفية وجعلها أكثر تشويقا وجذبا للطلبة،في حين يرى آخرون منهم بأن الرقمنة تعتبر وسيلة مستقلة لما تقدم من معلومات أثناء الحصص الدراسية ولذلك صار ضروري على المتعلمين تعلم تقنيات الإعلام الآلي والتدريب على طريقة معالجة النصوص في الحاسوب والإنجاز في مختلف المواقع التعليمية والتثقيفية.

ولقد أصبح اليوم كل من الأساتذة والطالب بحاجة إلى الاستعانة بهذه التكنولوجيا من أجل البحث عن مختلف المسائل والمعلومات التي هم بحاجة إليها،و استغلالها اصبح ضرورة حتمية في بعض الحالات خصوصا عند قلة المراجع والمصادر التي تتحدث عن الموضوع المبحوث عنه.

بحيث هذا الاستعمال يسمح مع مرور الوقت باكتساب خبرة في التحكم في الوسائط الرقمية والتفاعل معها ومن جهة أخرى يعطي الطلبة الذين لديهم إمكانيات قاعدية أو موهوبة في مجال الإلكترونيات فرصة لتطوير مهاراتهم واستغلالها والاستفادة منها.

والتعليم العالي يجسد قمة الهرم في التعليم لكل المجتمعات فهو يسعى لتزويده بكافة الخبرات والمكتسبات الضرورية لحياة أفضل وتكوين جيل مهني في المستقبل وذلك باستخدام الرقمنة كتقنية للعمل بها في تطوير العملية التعليمية وتعلم التعليم الأنسب للطلبة خصوصا أن معيار تقدم أي دولة يقاس على مستوى موردها البشري.

كما ساهمت الرقمنة أيضا في بروز سمات التعليم العالي وذلك عن طريق التعليم الالكتروني من خلال تعليم عدد كبير من الطلاب دون قيود وتعليم عدد كبير في وقت قصير وفوري وسريع وكذا تشجيع التعلم الذاتي وتعدد مصادر المعرفة وسهولة تحديث المحتوى المعلوماتي وتوفر النفقات المالية.

6- مرحلة تنظيم مصادر الرقمنة : المتمثلة في عدد من الكيانات الرقمية المتناثرة على وسائط التخزين الثانوية،امر حيوي وهام،و ذلك كون أن المستخدم لا يستطيع الوصول إلى محتواها إلا من خلال التنظيم،و تنظيم هذه المجموعات إما تنظيميا ماديا،أو تنظيميا منطقيا يسمح للمستخدم بتصورها.

7-مرحلة البحث والاسترجاع يتمثل في تصميم أدوات تسمح بالبحث في مخرجاته وتتيح إمكانية الاسترجاع منها،و ذلك كون أن المحتوى المرقمن محتوى ديناميكي وليس مجرد بديل مقروء آليا لتنظيره المطبوع،كما أن توفير بديل رقمي في شكل صورة غير قابلة للبحث قد يناسب جزئيا احتياجات بعض المستفيدين ولكن ليس الجميع،حيث بفضل البعض بطبيعة الحال الإبحار في النص الرقمي مما يتطلب تطوير آليات بحث وتقنيات عرض تتوافق مع ديناميكية المحتوى وتستفيد منه لجعل الصورة قابلة للبحث الاسترجاع حتى يتمكن المستفيدين من إيجاد صور المصدر المعلوماتي والتفريق بينها.

8-مرحلة إدارة المحتوى الرقمي: هو جزء من مشروع الرقمنة الخاص بتحديث وتدعيم وتطوير وتعديل وحفظ ومتابعة التغيرات الواقعة على كم معين من المحتوى التي تقوم بعدة مهام،منها سهولة النشر على الانترنت،والتقليل من مشاكل إدارة محتوى الشبكة وأمن النظام،و صعوبة التلاعب بالأصول الرقمية والإتاحة المستمرة طوال اليوم.[1]

فنظام إدارة المحتوى الجيد أن يحتوي على عدد من المتطلبات المختلفة،منها متطلبات تنظيمية ومتطلبات الإطلاع والإتاحة.

[1] نجلاء احمد يس،المرجع السابق،ص35.

9-مرحلة الإتاحة : يؤدي اختلاف أشكال المصادر المعلوماتية المرقمنة لإمكانية حصول على مردود ربحي مادي خصوصا في المكتبات مما يساعدها على استكمال عمليات التحويل والتجديد المستمر في الأجهزة والبرمجيات المستخدمة

مما سبق يمكن القول أن خطوات الرقمنة لابد أن تتم بالقيام بعملية رقمنة مصادر المعلومات وذلك من خلال تسع مراحل التي تم ذكرها،وهذا لغرض ضمان نجاح عملية الرقمنة وبالتالي يتم إرضاء المستفيدين الذين يرتفع عددهم بفضل الخدمات المقدمة.

المطلب الثاني : مدخل حول جودة التعليم العالي

اولا:مفهوم جودة التعليم العالي

ان تقديم مفهوم نهائي ودقيق لضمان جودة التعليم العالي ليس بالأمر اليسير ،لأنه سيواجه الكثير من الاختلافات،وفيما يلي اهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح .

أ. مفهوم التعليم العالي

يتمثل التعليم في الينابيع التي يستقي منها الفرد مقومات الشخصية،طرق تفكيره ويتبنى من خلالها مفهوم عن الذات.[1] مما سبق يمكن القول ان التعليم العالي يساهم في تكوين الشخصية ويساعد على كيفية التفكير .

اذ يعرف التعليم العالي على انه:<مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية وتعتبر قمة هرم المراحل التعليمية ،تبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي.[2] وهذا يعني بأن التعليم العالي يمر بعدة مراحل تعليمية ووفق مستويات منتظمة.

ويتضمن التعليم العالي ثلاث اصناف من المستويات التعليمية :الدبلوم العالي الماجستير،الدكتوراه،والتي تمثل حاجة كبيرة من احتياجات التنمية في مجال تطوير وتحديث التعليم العالي والبحث العلمي.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التعليم العالي قد ازداد في السنوات الاخيرة بسبب التوسع فيه وازدياد احتياجاته المالية والغير مالية التي اصبحت كلها من السمات البارزة في المجتمعات.

ب. مفهوم جودة التعليم العالي

لها معينان مرتبطان :واقعي وحسي ،المعنى الواقعي يعني التزام المؤسسة التعليمية بانجاز معايير ومؤشرات حقيقة متعارف عليها مثل :معدلات الترقيع ومعدلات الكفاءات الداخلية ،اما المعنى الحسي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس ملتقى الخدمة كالطلاب والمجتمع المدني.[4]مما سبق يمكن القول ان جودة التعليم العالي تقوم على الواقعة والحسية في وضع مؤشراتها .

الجودة في التعليم العالي تشير الى الجهود المبذولة من قبل العاملين لمجال التعليم لرفع مستوى المنتج العملي الي مما يتناسب مع متطلبات المجتمع ،او عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال العاملين في مجال التربية والتعليم [5].مما سبق يتضح بان التعليم العالي يقوم بالجهد لرفع من مستوى المنتج التعليمي.

وتعرف ايضا :"على انها فلسفة تنظيمية تتيح بيئة مناسبة لتحقيق الجودة المستهدفة لعمليات التعليم وتوفر متطلبات اقامة نظام نوعي لمخرجات ذات سمة تنافسية، او هو مجموعة من الانشطة والمهارات التي يقوم بها المسئولون لتسيير شؤون التعليم وتشمل التخطيط والتنفيذ والتقويم ،مقدرة مجموع خصائص

---

[1] بوكبشة جمعية، ***تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الاصلاح التربوي***،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد10، جوان2013،ص21.

[2] يدو محمد،متطلبات ***ضمان جودة التعليم العالى فى الجزائر بين الواقع والاستشراف*** ،مجلة معارف،العدد24،جوان 2018،ص405.

[3] هاشم فوزي دباس العبادي ،***ادارة التعليم الجامعي،مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر***،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2008،ص33.

[4] عادل عبد المجيد علويالعبادي،***مدخل الى ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي***،جامعة عدن،06\03\2013،ص31.

[5] مريم ملك،**الجودة في التعليم،بيروت**،2011،ص100.

ومميزات المنتج التعليمي تلبية منظمات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات المنتفعة .[1]مما سبق يمكن القول ان جودة التعليم العالي هو كل المجهودات التي تبذل في جانب التعليم من قبل العاملين لغرض تطبيق المعايير والمواصفات المناسبة.

ومن هنا يمكن القول ان مفهوم جودة التعليم العالي تعمل على توفير الجهود والرفع من المستوى في التعليم وهو مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي ان تتوفر في جميع عناصر التعليمية،سواء ما يتعلق بالمدخلات والمخرجات او العمليات والتي تلبي احتياجات المجتمع ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير

ثانيا : متطلبات جودة التعليم العالي

ان تطبيق ادارة الجودة في المؤسسات التعليمية بحاجة الى متطلبات حتى يفهم مفهومها بصورة سليمة قابلة للتطبيق العلمي بغرض الوصول الى رضا المستفيد الداخلي والخارجي ومن هذه المتطلبات:

- دعم وتأييد الادارة العليا لنظام ادارة الجودة.
- ترسيخ ثقافة الجودة ،حيث ان تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين افراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون الى ثقافة جديدة ،وتلعب دورا بارزا في خدمة التوجيهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التربوية .
- تنمية الموارد البشرية وتطوير وتحديث المناهج وتبني اساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التربوي المطلوب .
- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء .

سميرة جيلالي،***واقع ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي-دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص11.[1]

- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.
- التعرف على احتياجات المستفيدين الداخلي وهم الطلاب ،والعاملين الخارجيين وهم عناصر المجتمع المحلي على اخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة .
- المشاركة الحقيقة لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمال المؤسسة من خلال تحديد ادوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة .
- استخدام اساليب كمية في اتخاذ القرارات وذلك لزيادة الموضوعية بعيد عن الذاتية.
- تعليمات العمل بحيث تكون واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق.[1]

من خلال ما تطرقنا اليه نجد بأن متطلبات جودة التعليم العالي تعمل على تطوير نظام المعلومات واتخاذ القرارات بصورة سليمة كما يمكن توفير الأهداف اللازمة لسيرورة هذه المعلومات.

ثالثا : معايير الجودة في التعليم العالي

ان التعليم الجامعي هو مرحلة متقدمة في التعليم ويتمثل بالجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تحدث تغييرا في سلوكيات الطلبة لتأهيلهم لخدمة المجتمع ،وان فلسفة الجودة في التعليم الجامعي يستند على ما يكتسب الطلبة من معارف ومهارات متنوعة ومتعددة تعمل على تنمينهم في مختلف جوانب شخصياتهم .[2]

وهناك اجماعا في الوقت الحاضر على تحديد ثلاثة ابعاد للعمل الجامعي هي:

[1] سوسن شاكر مجيد،محمد عواد الزيادات،**الجودة والاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي والجامعي**،دار صفاء للطباعة والنشر،العراق،2008،ص95.

[2] بودلال علي،**الجودة الشاملة في مؤسسات لتعليم العالي بين الواقع والمأمول**،المجلة الجزائرية للمالية العامة،العدد الرابع،ديسمبر 2014،ص55

أ. بناء العقل المفكر والمنتج

ب. صناعة او انتاج المعرفة

ت. خدمة المجتمع والوطن

ان هذه الابعاد الثلاثة تفرض على الجامعة لتوفير البيئة الصالحة لبناء العقل المفكر المبدع القادر على اكتشاف المعرفة كخدمة المجتمع والوطن وتنميته.

ومن المعايير المستخدمة في قياس الجودة وضبطها بصفة خاصة في التعليم العالي ما يلي:

اولا:معيار كروزبي : وقد حدد اربع معايير وهي:[1]

- التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد وواضح ومسبق للجودة.
- وصف نظام الجودة على انه الوقاية من الأخطاء ومنع حدوثها من خلال وضع معايير الأداء الجيد.
- منع حدوث الأخطاء من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولى .
- تقويم الجودة من خلال قياس دقيق بناء على المعايير الموضوعية والكيفية والكمية.

ثانيا : معيار بلدرج :ويضم 28 معيارا ثانويا تندرج في 7 مجموعات وهي :

- القيادة والتنظيم والإدارة العليا ،مسؤولية المجتمع والمواطنة.
- المعلومات والتحليل.
- التخطيط الإجرائي والاستراتيجي.
- ادارة وتطوير القوى البشرية.

يوسف الخطيب،***ادارة الجودة الشاملة -نموذج مقترح لاصلاح التعليم العالي،المؤتمر التربوي الخامس***،*مجلة جودة التعليم العالي*،المجلد الاول،2002،ص ص42.[1]

- الادارة التربوية.
- اداء المدارس ونتائج الطلبة.
- رضا الطلبة والنظام التربوي .

ثالثا : معايير الاعتماد الأكاديمي : وتشمل على:

- رسالة الجامعة واهدافها.
- التخطيط والتقويم.
- التنظيم والإشراف على المؤسسة.
- البرامج والتدريس.
- اعضاء هيئة التدريس.
- الخدمات الطلابية.
- المكتبة ومصادر المعلومات .
- المصادر المادية والمباني الأساسية.
- اعضاء هيئة التدريس.
- المصادر المالية.
- الانفتاح امام الجمهور.[1]

اما معايير جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية وتتمثل في:

- القيادة من خلال قيادة ادارية متحمسة ذات رؤية قادرة على تحقيق التعاون والانسجام وتكوين فريق عمل متعاون لديه ولاء وانتماء .

[1] يوسف الخطيب،المرجع السابق ،ص43.

- رؤية رسالة الجامعة بحيث يجب ان تكون واضحة ومحددة .
- الثقافة التنظيمية.
- اعضاء الهيئة التدريسية بحيث يجب توفير العدد الكافي لأعضاء هيئة التدريس المؤهلين واعتماد معايير واضحة وشفافة لاختيارهم وتوفر الجامعة على برامج للتطوير المهني والتعليم المستمر.
- البرامج والمناهج الدراسية.
- ادارة الموارد البشرية والمادية وتصنيفها وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية عن طريق تنمية القدرات الإدارية والتدريب
- تحسين المرافق والخدمات وتجهيزاتها مثل توفير نظام الكتروني للبحث عن المعلومات في المكتبة توفر مكاتب مناسبة لأعضاء الهيئة التدريسية وتوفير مرافق خدماتية اساسية كافية
- البحث العلمي من خلال توفير الأجهزة اللازمة للعمليات البحثية
- خدمة المجتمع عن طريق تنمية البيئة المحيطة بها وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي ومع سوق العمل
- الطلبة،حيث يجب تأهيلهم علميا ونفسيا.

مما سبق يتضح بأن معايير جودة التعليم العالي هو مستوى معين نسعى للوصول اليه لنقيس الواقع في ضوئه ،ومنع حدوث الأخطاء وذلك باستخدام الأداء الصحيح بحيث يجب ان تكون واضحة ومحددة.

رابعا: مؤشرات قياس جودة التعليم العالي

من بين المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس اداء المؤسسة التعليمية ما يلي:

1-**مؤشرات جودة الموارد البشرية** : حيث تتنوع هذه العناصر بين الطلبة ،اعضاء هيئة التدريس ،اعضاء الهيئة الادارية والتي تساهم في فعالية الموارد وتكثيف جهود الجامعة ويمكن ان نلخصها في:

أ. **مؤشرات مرتبطة بالطلبة**:حيث يعد الطالب اهم المحاور الرئيسية للعملية التعليمية ومن اهم المؤشرات الخاصة لهذا العنصر:

- انتقاء وقبول الطلبة من خلال اختبارات تبرر مدى استعداد الطلبة ودافعتهم للتعلم.
- نسبة عدد الطلبة الملمين بمهارات استخدام الكمبيوتر.
- نسبة عدد لطلبة الى عضوية هيئة التدريس اذ يجب ان تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن لتحقيق فعالية العملية التعليمية
- دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم ،أي مدى سعي الطلبة للمعرفة وحبهم للإطلاع والاستكشاف والرغبة في القراءة وطرح الاسئلة .
- مدى قدرة الطلبة على التواصل والمناقشة .
- مدى قدرتهم على التعليم الذاتي.
- مستوى قيمهم السلوكية والخلقية.[1]

ب. **مؤشرات مرتبطة بأعضاء هيئة التدريس** :ان نجاح العملية التربوية والتعليمية مرهون بجودة اعضاء هيئتها التدريسية من خلال ما يمتلكونه من مستوى تأهيل علمي ومكانة علمية وسمعة اكاديمية ويمكن ابراز اهم مؤشرات جودة اعضاء الهيئة التدريسية فيما يلي:

[1] اشواق بوخروفة،***واقع تطبيق ادراة الجودة الشاملة في جامعة العربي مهيدي ام البواقي***،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة ام البواقي،2017،ص ص56،57.

- نسبة الحاصلين على جوائز او شهادات تقدير محلية وعالمية.
- الكفاءة التدريسية لأعضاء هيئة التدريس وفي القيام بمهام الاشراف على الرسائل الجامعية.
- نسبة الحاصلين منهم على براءة الاختراع وعلى درجة الدكتوراه من جامعات اجنبية.
- نسبة المشاركة في عضوية الجمعيات العلمية او المهنية محليا وعالميا.
- القدرة على ادراك احتياجات الطلبة ومدى الالتزام بالمنهج التعليمي
- متوسط انتاجية العضو من الكتب المؤلفة والبحوث والرسائل التي اشرف عليها وعدد المؤتمرات (العربية والاجنبية)التي حضرها العضو في 5 سنوات.

ت. **مؤشرات مرتبطة بأعضاء الهيئة الادارية**:وتتمثل في:

- مستوى مؤهلاتهم ،ومدى قدراتهم على استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة في اداء الاعمال الادارية.
- سرعة تنفيذ الممارسات الادارية ومدى توفر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام
- مدى فعالية علاقات الاتصال بين اعضاء الهيئة الادارية والجهات الاخرى ومدى انخفاض عدد المشاكل في العمل.

2-**مؤشرات جودة الامكانيات المادية**:تتوفر الجامعة على جملة من التجهيزات المادية تتنوع بين ابنية ومنشآت وتجهيزات ووسائط تكنولوجية ومكتبات ومصادر معلومات:[1]

أ. **مؤشرات جودة الامكانيات المادية**:وتتمثل في:

- مرونة المبنى والإمكانيات لمتوفرة فيه لأداء مهمة الكلية او الجامعة ،ومدى استيعابه لإعداد الطلبة.

- العمر الزماني للمباني والمنشآت الجامعية،ومدى توفر عوامل السلامة والأمان.
- مدى توفر برامج الصيانة الدورية للمباني وتوفر الظروف الطبيعية والمادية كعوامل التهوية والإضاءة.
- متوسط نصيب الطالب من مساحة الاماكن المخصصة للدراسة (قاعات ،مدرجات،والأماكن المخصصة للدروس العلمية)
- متوسط عضو هيئة التدريس من مساحة المكاتب والمنشآت الخاصة بهم.

ب. **مؤشر جودة المكتبات ومصادر التعلم**:اذ تعتبر المكتبة مصدر اساسي للمعلومات ويجب ان تكون الكتب والدوريات تناسب اغراض التدريس والبحث،ومن اهم المؤشرات الخاصة بها نجد:

- مدى توفر الفهارس الحديثة والمنظمة بالمكتبة ومدى استخدام التقنيات الحديثة.
- متوسط عدد الساعات اليومية للإطلاع بالمكتبة.
- مدى توفر عوامل السلامة والأمان للتجهيزات والوسائل التكنولوجية ومدى توفر برامج الصيانة الدورية لهذه التجهيزات.
- مستوى وضوح محتويات الكتاب الجامعي،والنسبة المئوية للكتب الاجنبية،ومتوسط نصيب الطالب عن الكتب الحديثة بالمكتبة.

3-**مؤشرات جودة القيادة الجامعية**:حيث يتطلب من القيادات الجامعية امتلاكهم مجموعة من المهارات حتى يتمكنوا من القيام بدورهم على اكمل وجه ويمكن ادراج مؤشرات القيادة فيما يلي:

أ. -**مؤشرات جودة عملية التخطيط** :وتتمثل في:

- مدى توفر التخطيط الاستراتيجي المتكامل.
- مدى وجود اهداف واضحة.

[1] اشواق بوخروفة،المرجع السابق،ص36.

- مدى توفر معلومات التغذية المرتدة عن عمليات تقييم الاداء الجامعي .

ب. **مؤشرات جودة القيادة** :وتتمثل في:

- مدى استخدام الاساليب الادارية الحديثة في سير العمل الجماعي.
- مدى قدرة القيادة الادارية على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة،وعلى توسيع دائرة العلاقات بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات المجتمع.

ت. **مؤشرات جودة اساليب الرقابة** :وهذا من خلال :

- مدى توفر برامج دورية ومستمرة للتقييم الذاتي للاداء داخل المؤسسة الجامعية.
- مدى توفر معايير موضوعية وتنوعية للتقييم الذاتي للأداء داخل المؤسسة الجامعية.
- مدى اشتراك العملاء في التعليم الجامعي في عملية تقييم الاداء.

ث. **مؤشرات جودة مصادر المعلومات وقواعد البيانات**:وتتضح من خلال:[1]

- مدى توفر سجلات وبيانات متكاملة وشاملة عن الطلبة ومستويات تعلمهم .
- مدى توفر قواعد معلومات متكاملة عن الاداء الجامعي في مختلف مجالاته ،وعن احتياجات سوق العمل ومؤسسات المجتمع من المتخرجين ومواصفاتهم.
- مدى التوفر الفعال لشبكة معلومات متكاملة تربط الجامعات ببعضها البعض.

4-مؤشرات جودة البرامج الدراسية :ويمكن تقديم اهم مؤشرات هذا العنصر في ما يلي:

- مدى قدرة البرامج الدراسية على الاستجابة السريعة والمرتبة للاحتياجات المتغيرة للطلبة،المحلية والعالمية.
- مدى تمثل محتوى البرامج للأهداف والأغراض المعلنة والاحتياجات المحددة منها.

[1] مهدي صالح مهدي السمراني،***ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي***،الذاكرة للنشر والتوزيع،بغداد،2012،ص424.

- مدى قدرتها على تنمية مهارات التعليم الذاتي وارتباط المكتبة،وعلى توظيف وتنويع مصادر التعلم.
- مدى التوازن بين الخبرات والجوانب العملية التطبيقية.

5-**مؤشرات جودة التشريعات واللوائح الجامعية**:أي مجموع القواعد والإجراءات التي توضح طريقة سير العمل،كما تحدد العلاقات القائمة بين وحدات الجامعة ومن مؤشراتها:[1]

- مدى وضوحها وسهولة تنفيذها من قبل جميع الاشخاص.
- مدى قدرتها على توضيح مهمة القواعد التي تحكم النشاط الجامعي في وحداته المختلفة،وعلى تحقيق التوازن في الاداء الوظائف الجامعية.

مما سبق يمكن القول ان قياس جودة التعليم العالي له مؤشرات عديدة ومتنوعة ولكل واحدة منها دور معين تتميز به عن غيرها، على اساسها يمكن وضع قياس اداء المؤسسة التعليمية.

خامسا : اجراءات تطبيق جودة التعليم العالي

ان ادارة الجودة قد اثبتت نتائجها الإيجابية في تحقيق المركز التنافسي لعدد من الشركات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي لها مسؤولية مشتركة في تعلم وممارسة الجودة .

اذ ان هذا النظام يمكن ان يساعد ويشكل منظم ادارات المناطق والمؤسسات التعليمية على احداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي وذلك لأن نظرية الجودة هي نظرية منظمة وطريقة متكاملة التطبيق ،يتم استخدامها او توظيفها كآلية او نظام في اثناء عملية تحليل المعلومات واتخاذ القرارات كما يرتكز مبادئ وعناصر مفهوم ادارة الجودة كنظرية تطبيقية على اهمية تفعيل دور كل شخص في اطار النظام التعليمي من اجل التطوير والتحسين المستمر

[1] اشواق بوخروفة ،المرجع السابق،ص39.

ويمكن اجمال الفوائد التي يحققها تطبيق ادارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

- ايجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات ،والذي يمكنها من تقييم ومراجعة وتطوير المناهج الدراسية فيها .
- تساعد في تركيز جهود الجامعات على اتباع الاتجاهات الحقيقية للسوق الذي تخدمه.
- ايجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي الى مزيد من الضبط والنظام فيها.
- تؤدي الى تقييم الأداء ،وإزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي ،وتطوير معايير قياس الأداء.
- اداة تسويقية تمنح منشآت التعليم العالي والقدرة التنافسية.
- طريقة لنقل او تحويل السلطة والمسؤولية الى مستوى فرق العمل مع الاحتفاظ بنفس الوقت بالإدارة الاستراتيجية المركزية.
- تؤدي الى تطوير اسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل وإعطائهم مزيدا من الفرص لتطوير امكانياتهم وتقويتها
- وسيلة فعالة للاتصال داخل وخارج الجامعة
- وسيلة لتغيير الثقافة بين الموظفين.
- تقديم خدمات افضل للطلبة ،وهو ما تدور حوله الجودة.[1]

[1] محمد عوض الترتوي،***ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات***،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص80

مما سبق يمكن القول بان اجراءات تطبيق جودة التعليم العالي تعمل على زيادة انتاج المؤسسات كما ونوعا،وخفض التكاليف من جهة اخرى. ومن خلال هذه الاجراءات يمكن استنتاج اهميتها وهي:

- الشعور بالأمان الوظيفي.
- الحفاظ على العاملين وزيادة انتاجيتهم ،وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة سواء في التدريس او المجال البحثي.
- تقديم الخدمات للطلبة.

المطلب الثالث : تحليل اثر الرقمنة على جودة التعليم العالي

يعتبر دمج الرقمنة في التعليم العالي يساهم في عصرنه العملية التعليمية إلى نظام معاصر،يرتكز على تطوير قدرة التعليم الذاتي والتفكير النقدي،و ذلك من خلال تقديم المادة التعليمية بتدرج مناسب لقدرات الطلبة وتوفير فرص التفاعل وتمكن الطالب من اختيار وتنفيذ الأنشطة والتجارب الملائمة لميوله ورغباته،كما سهلت على الطالب اختيار ما يريد تعلمه في الزمان والمكان المناسب مع تقديم التغذية الرجعية الفورية.

ونظرا لذلك فإن استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي يكمن في الخصائص التالية:

- **وفرة مصادر المعلومات** مثل: الكتب الالكترونية الدوريات، قواعد البيانات، الموسوعات، المواقع التعليمية.

-**الاتصال المباشر** : الذي يتم عن طريق التخاطب في اللحظة نفسها بواسطة التخاطب الكتابي أو التخاطب بالصورة والصوت.

-**الاتصال الغير مباشر** : حيث يستطيع الطلبة الاتصال فيما بينهم بشكل مباشر ودون اشتراط حضورهم في الوقت باستخدام عدة وسائل منها البريد الإلكتروني والبريد الصوتي.

بحيث تبرز دواعي استعمال الرقمنة في التعليم العالي في أربعة مبررات وهي:[1]

1-المبرر الاجتماعي: الذي يؤكد على ضرورة تعريف الطلبة باستخدامات ومحددات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونشر التوعية الحاسوبية بينهم ليتكيفوا مع المتغيرات الجديدة.

2-المبرر المهني : الذي يهدف إلى المساعدة في تأهيل الطلبة للحصول على فرص عمل في المستقبل يتعلق بأحد مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3-المبرر التعليمي : الذي ينص على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تسهم في تحسين العملية التعليمية، وذلك من خلال مساهمتها في إثراء وتحسين وتطوير المساعدة على التعليم والتعلم.

4-المبرر الحاث او المحفز على التغيير : وذلك كونها تفيد في تغيير أسلوب تعلم الطلبة من حفظ واستذكار المعلومات من التعلم المعتمد على الأستاذ والكتاب الجامعي بالدرجة الأول إلى أسلوب أخر يتطلب منه معالجة المعلومات وحل المشكلات مع إعطاء فرصة للطالب ليتحكم بتعلمه وتشجيعه على التعلم من خلال المشاركة أو من خلال التعلم التعاوني.

ولقد أثر استخدام الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الفروع التالية:

-**توسيع نطاق التعليم** : وذلك من خلال التوسع في حدود التعليم ويمكن حدوثه في أي مكان تتوفر فيه خدمة الانترنت لتصبح إمكانية الوصول إلى المعلومة أو مصادر التعلم ذات الوسائط المتعددة متاحة

[1] رافدة عمر الحرير واخرون،**القيادة وادارة الجودة في التعليم العالي** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2010،ص230.

بسهولة ويسر بغض النظر عن الموقع التي عليه بما يسمح للطالب مواصلة العمل والبحث ويشجعه على التزود من المعرفة.

-**الديناميكية المتجددة** :يتميز المحتوى العلمي المعروض بواسطة هذه التكنولوجيا بالديناميكية المتجددة بخلاف النصوص الثابتة التي يتم نشرها في تواريخ محددة.

-**تعزيز مفهوم التعلم عن بعد**:بحيث هناك العديد من المقررات الدراسية التي تدريسها من خلال التعليم الإلكتروني الممثل الأساسي لهذه التكنولوجيات في الآونة الأخيرة،و التي تتميز بالوقت المناسب للدراسة والمرونة في المحتوى،كما يمكن من خلالها الحصول على تقويم مناسب لأداء الطالب مما يضفي بعدا جديدا على أساليب التعلم.

-**مراعاة الفروق الفردية** : بحيث يمكن للطالب اختيار المحتوى،الوقت،مصادر التعلم،أساليب ووسائله وطرق التقويم التي تناسبه.

-**منح خاصية الامتياز التكنولوجي**:من منطلق امتياز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالحده التكنولوجية العظمى المترجمة مباشرة في مستوى السوق من خلال التجديد السريع للمعروضات المدعمة بعمليات البحث والتطوير.

-**تسهيل عملية التعامل** :و ذلك من خلال المساعدة على تأليف المعارف وتقديم مؤتمرات بعدية من أجل برمجة القرارات.

-**القدرة على التنبؤ** : بحيث تسمح بقبول الأفراد لنظام المعلومات الجديد من طرف المستعملين المستقبلين وتشخيص التوقفات الحادثة في تبني أي نظام في حال تطبيق نموذج ما،كما تضع التصورات

التي هي وسيلة لقياس تدارك المشاكل المعاينة وتحسين درجة القبول التكنولوجي وهذا من أجل تقييم وتوظيف أغراض الاستخدام.

كما يمكن الإشارة إلى أن حصر فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي صعب بعض الشيء وهذا لتعدد أدوارها كوسيلة مهمة ذات مزايا عديدة، إلا أنها تعمل على:[1]

-**إعادة هيكلة التعليم** : وهذا استجابة إلى احتياجات مجتمع المعلومات المعاصرة، علاوة على ذلك فهو يعتقد أن استخدامها سيؤدي إلى تقليص الفجوة القائمة بين الواقع الاجتماعي الاقتصادي من جهة ونتائج أنظمة التعليم العالي من جهة أخرى.

-**زيادة فرص التعلم** :إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أن يساعد في زيادة فرص الوصول للتعلم، كما أنه يساعد على رفع نوعية التعليم باستخدام أساليب تعليم متقدمة.

-**الرقابة وتقوية عملية الاحتفاظ بالمعرفة** : وذلك من خلال تقويته إذ بإمكانها تقوية عملية الاحتفاظ بالمعرفة مع التقليل من الخاصية بإعادة الامتحان، القلق لدى الطلبة من جهة ومن جهة اخرى تسمح للأساتذة من تمضية وقت أطول مع الطابعة ووقت أقصر في تصحيح الامتحانات.

وحتى تتم عملية الرقمنة والاستفادة منها في الجامعة لابد من توفر التخطيط والعامل البشري والعامل المادي والأجهزة والبرمجيات في الجامعة لكي يتم وضع وتطبيق جودة التعليم العالي وذلك من خلال رسم سياسات الجودة التي تشتمل على من المسؤول على إدارة الجودة وتطبيقها، وكيف يتم مراقبة ومراجعة نظام إدارة الجودة من جانب الإدارة وتحديد المهام التي يجب أن تتم الإجراءات المحددة لها والتي تشمل التوثيق والتسجيل، وتخطيط المناهج وتطويرها، وكما يتطلب تطبيق الجودة على توضيح ونشر عمليات

[1] رافدة عمر الحريري واخرون ،المرجع السابق ،ص240.

العمل والتي بجب أن تكون واضحة وقابلة للتطبيق وعلى القدرة على القيام بالأعمال التصحيحية، بحيث تشمل تصحيح ما تم إغفاله أو عماله بطريقة غير صحيحة.

ولكي تتمكن مؤسسات التعليم العالي من موجهة التحديات غير المتوقعة يستلزم عليها وضع خطة إستراتيجية فعالة لتطوير موارد البشرية وإعادة تخصيصها وتحديد مهمتها بطريقة تميزها عن غيرها فستزداد قدرتها على الاستجابة للحاجات المتغيرة للمستفيدين منها،و بالتالي ضرورة تصميم خطة إستراتيجية منفردة تناسب الحاجات الخاصة لكل جامعة من خلال التخطيط الإستراتيجي الذي يشمل على:

-**الرسالة والرؤية** : بحيث يعتبر الغاية النهائية التي وجدت من أجلها المؤسسة، وتتحدد الرسالة على أساس رؤية الرسالة المستقبلية للمكانة المستهدفة للمؤسسة، وما تحققه من مزايا للأطراف وذوي العلاقة بها، وبناء على تحديد هوية المؤسسة التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى.

-**المسح البيئي** : حتى يتم تحليل البيئة الداخلية والخارجية لها.

-**تحليل الفجوة** : وهذا يتم بواسطة تقييم الوضع الحالي والوضع المستقبلي المرغوب فيها، وينتج عن تحديد الفجوة تحديد بعض الإستراتيجيات وتخصيص الموارد لسدها.

_**الأداء المقارن** : وهي عملية منظمة ومستمرة لقياس أعمال الممارسات وأداء المؤسسات التعليمية بمقارنة الأخرى، وتستخدم في إطار عملية التخطيط لتوحيد إدارة الموارد البشرية والاجتماعية والفنية

-**قضايا إستراتيجية** : وهي تحديد قضايا بناء على رؤيتها ومهمتها، وهي قضايا أساسية التي يجب على المؤسسات تناولها لتحقيق رسائلها والتقدم نحو المستقبل.

-**البرمجة الإستراتيجية** : وهي تعمل على تحديد الإستراتيجيات الازمة لتحقيق وتتبع من قضاياها الإستراتيجية، حيث تتضمن هذه الأخيرة الأهداف الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها وتتبع قضاياها خطوات العمل والتي تحدد كيفية الوصول إليها.

-**تقييم الإستراتيجية** : امر ضروري لتقييد مدى نجاح عملية التخطيط الإستراتيجي، بفضل أن يكون التقييم بشكل سنوي، بفضل مؤسسات التعليم العالي لقياس الأداء الحالي في ضوء توقعات محددة مع النظر لأي تغيرات.

-**مراجعة الخطط الإستراتيجية** : ينطوي على ترتيب الاختيارات وبالتالي يتضح التفكير على عدد كبير من البدائل والقرارات التي تحقق أفضل اتساق وتكيف بين مؤسسات التعليم العالي ومواردها.

وعلى أساس ما سبق يمكن القول بأن جودة التعليم العالي تعمل على وضع معايير، والتي لم يختلف الباحثين كثيرا فيها وتمثلت في:

-**القيادة** : تشكل محور النظام المتكامل الذي يسعى إلى تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي، لذلك نحتاج إلى منهجية إدارة الجودة وتحسينها وضمانها في هذه المؤسسات من خلال قيادة إدارية متحمسة ذات رؤية قادرة على تحقيق التفاعل والتعاون والانسجام بينها وبين المرؤوسين كما تتطلب فريق عمل متعاون لديه ولاء وانتماء.

-**رؤية ورسالة الجامعة** : يجب أن تتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي رسالة واضحة المعالم ومحددة تغبر عن رؤيتها وأهدافها العامة والخاصة، لأن هذه الأخيرة ترتكز على المسار المستقبلي للمؤسسة من خلال ترجمة القدرات والإمكانيات التي تخطط لتنميتها، أما رسالة الجامعة فهي ترتكز على النشاط الحالي

لها من خلال الإجماع على الأهداف الواحدة، وتسهيل ترجمتها إلى مهام وأعمال تنفيذ وتحقيق المركز التنافسي.

-**الثقافة التنظيمية** : تشكل بيئة اجتماعية تشتمل على مجموعة المبادئ والقيم والمفاهيم التي يجب أن تسود المؤسسة التعليمية ولها دورا مؤثر في عملية القرارات وحل المشكلات.

-**عضو هيئة التدريس** : يحتل المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من الجودة فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينفذها أساتذة أكفاء ومؤهلو، وفي نفس السياق يركز معظم المهتمين بمجال جودة الخدمة التعليمية على أنه إذا كان تحسين جودة التعليم العالي يعتمد على النظر لمدخلات ذلك التعليم، فإن من أهم تلك المدخلات هيئة التدريس التي هي عصب التعليم العالي، وهذا بالنظر إلى مختلف الأدوار والتي يقوم بها سواء اتجاه الطلبة من تدريس ،تقييم ،إرشاد ،توجيه،إشراف على البحوث والرسائل والدراسات وإعداد المواد التعليمية أو اتجاه مؤسسة التعليم العالي من خلال المشاركة في وضع السياسات والخطط والمشاركة أيضا في الاجتماعات واللجان والنشاطات المختلفة،أو اتجاه المجتمع المحيط به كإجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها أنه تساعد على حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتدعيم علاقة مؤسسة التعليم العالي بالمجتمع المحلي،أو اتجاه نفسه من خلال السعي وراء تطوير ذاته مهنيا والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وتنظيم الزيارات والدورات التدريسية وورش العمل ويتوقف تحقيق جودة أداء عضو هيئة التدريس على توافر جملة من المواصفات تتمثل في التوازن النفسي،المواصفات والمهارات،قدرات الإلقاء والعرض،هضم المعلومات ونقل الأحاسيس،القياس والتقييم،بحيث يقوم أعضاء هيئة التدريس بإنجاز العملية التعليمية وتحقيق أهدافها التي يعملون بها ،هذا من خلال تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي وخبراته العلمية عن طريق توفير العدد الكافي

لأعضاء هيئة التدريس المؤهلين،اعتماد معايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء هيئة التدريس،أن تتوفر للجامعة برامج متخصصة للتطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

-**البرامج والمناهج** : يقصد بها شمولية ومرونة واستيعاب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية وتوظيفها بما يتناسب مع المتغيرات والثورة المعرفية وتوظيفها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية

-**الطلبة** : يمثلون بؤرة العملية التعليمية ويجب تأهيلهم علميا وثقافيا ونفسيا،حتى يتمكنوا من استيعاب المعرفة الذي تنعكس إيجابا على مستوى الجودة ومواكبتهم التطورات العصرية وانفتاحهم على البرامج المستقبلية.

-**المرفق** : يجب تزويد الجامعة بالمرفق والهياكل البيداغوجية لتحسين مستوى ومعارف الطلبة بما يتناسب مع طبيعة التعليم،فيجب توفر شروط السلامة والصحة في قاعات التدريس والمدرجات مع مراعاة مدى ملائمة للأعراض المخصصة لها.

-**البحث العلمي** : يستحسن وضع إستراتيجية البحث العلمي التي تتفق مع رسالة المؤسسة كما يجب على أعضاء هيئة التدريس أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة حتى يتضمن بقائهم وتطلعاتهم على المستجدات الحالية في مجال تخصصهم مع توفير الأجهزة اللازمة للعمليات البحثية.

-**إدارة الموارد البشرية وتنميتها** : حتى تصل إلى تفوق جامعي ناجح ومتميز لابد من التركيز على تطوير وتنمية الموارد البشرية.

-**خدمة المجتمع** : تساهم المؤسسة التعليمية في المجتمع من خلال تنمية البيئة المحيطة بها وإنشاء وحدة عملية تعزز علاقات مؤسسات المجتمع المحلي والإقليمي مع سوق العمل،و تساهم في تنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

-**القوانين والتشريعات**:و هي الأنظمة والقوانين فضلا عن اللوائح والإجراءات وكافة التدبير الأخرى.

-**الناتج الجامعي** : يضم كل الخرجين والأنشطة البحثية من مؤتمرات وملتقيات وأيام دراسية وخدمات بحثية من مقالات ومنشورات جامعية ومطبوعات...الخ.

إلا ان عملية تطبيق هذه المعايير والالتزام بها تكمن في تقديم لغة هدفا مشتركا وتسجيل تحصيل الطلاب وإبراز قدراتهم،و وجود الكثير من البيانات والمعلومات التشخيصية،لمراجعة البرنامج التدريبي وتقييمه بشكل متكامل لأعضاء هيئة التدريس وتمكينهم من تحديد مستويات تحصيل الطلبة في الوقت الراهن،و التخطيط المستقبلي بشكل جيد.

وعليه يمكن القول أن الرقمنة تلعب دورا كبير في جودة التعليم العالي بحيث تعمل على زيادة فعالية العملية التعليمية،توفير بيئة تعليمية عالية الجودة،تحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي،تحقيق جودة التكوين،تطوير الإدارة والتوجه نحو التسيير الإلكتروني،إضفاء الشفافية،توسيع نطاق العملية التعليمية، المساهمة في بروز أنماط جديدة من التعليم على غرار التعليم الالكتروني تطوير قدرة التعلم الذاتي والتفكير النقدي.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الرقمنة والتعليم العالي من المواضيع المهمة، كونها تتعلق بالتطورات على مستوى كافة الهياكل التنظيمية للمنظمات وذلك من خلال الانشطة والمهام وبفضل المعلومات والاتصالات.

المطلب الاول :الدراسات العربية

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الرقمنة وجودة التعليم العالي للمؤسسات ،من بينها ما يلي:

1-دراسة شيماء بنت حميد بن عبد الله العيوبي،اسماعيل بن محمد بن عبد الله،اثر رقمنة النظام على اداء الرقابة الجبائية بالمغرب،مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة للعلوم القانونية،المجلد،2020.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على آداء الرقابة الجبائية، والتي تتمحور حول البحث عن إستراتيجية الرقمنة والتعرف على التحول الضريبي بالغرب والتوصل إلى آفاق الإدارة الإلكترونية وذلك بالإعتماد على عينة مرجعية تشكلت من فئتين: دافعي الضرائب ومراقبي الصرائب.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي التفكير في وضع شبكة إلكترونية تربط مركز الضرائب بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية لتسهيل عملية تبادل المعلومات، والتحسين المستمر لأعوان الضريبة القائمين على الرقابة الجبائية،و فتح حوار مع المكلفين لمعرفة مدى رضاهم بخدمات مركز الضرائب،والاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة،و كذا نشر الوعي والحس الضريبي حتى تتجسد لدى المجتمع مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-نجوى حرنان،مساهمة إدارة المعرفة في تحسين جودة التعليم العالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم علوم التسيير،جامعة بسكرة، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى الترابط الموجود بين إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي،و ذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للإستبيان الموجه لأعضاء هيئة التدريس (الأساتذة) والمتمثلة في عينة مقدارها (187 أستاذ) من ثلاث جامعات جزائرية (باتنة،بسكرة،أم البواقي) والتي ركزت فيها على تقييم جودة التعليم العالي.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن الجامعات الثلاث لديهم مستوى ضعيف من ناحية إنتاج المعرفة وتطبيقها،كما أنها لا تعطي الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي وأن ثقافتهم التنظيمية غير واضحة نحو تحسين جودة التعليم العالي بسبب مركزية القرار،كما لا تعطي أولوية كبيرة لتخزين المعلومات ورقيا دون استحداث وسائل إلكترونيا وتكنولوجيا،مما يدل على عدم استعمال التكنولوجية المتطورة،بحيث يرون أفراد العينة على أنه لابد من تجديد ثقافة المعرفة وهذا يحتاج إلى المزيد من التنمية والتفعيل،كما تسعى الجامعات وأعضاء هيئة التدريس لتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة عن طريق مراكز البحوث والاستشارات بين الجامعات،كما يؤيدون نشر المعرفة والتشارك فيها وتحسبن جودة التعليم بالجامعات.

3-صليحة رقاد، معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف2013، 1\2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وتم تسليط الضوء لمعرفة وجهات نظر مسؤول الجودة لمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائر كمجتمع بحث مستهدف حول الدوافع والمبررات التي دفعت بمؤسساتهم إلى تطبيق نظام الجودة ومناقشة مختلف الخيارات الأساسية لوضع السياسة المناسبة لتطبيقها مع إبراز أهم عوائق التي تواجه تطبيقها،و ذلك بالاعتماد على مجتمع دراسة يتمثل في مسؤولي ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي بالشرق الجزائري والبالغ عددهم 28 مسؤولا لضمان الجودة.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هي ان هناك مبررات تدفع مؤسسات التعليم العالي لتطبيق الجودة سواء على مستوى المحيط الداخلي لها أو المحيط الخارجي،و كما وجدت انه ليس هناك تحديد لمفهوم

الجودة بين المطابقة للمعايير او المطابقة للأهداف،و ان هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام خدمات الجودة لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات الأهمية المتفاوتة،و كما اكدت على وجود عوامل النجاح في مؤسسات التعليم العالي.

4-سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية ما بعد الكورونا (كوفيد 19)، مجلة Les Cahiers du Cread،جامعة الجزائر،المجلد 36،العدد2020،3.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عوامل تطوير الرقمنة في الجزائر وأولوياتها على المدى القصير باعتبارها إحدى طرق مجابهة آثار جائحة كورونا عند مختلف الدول من جهة،و إحدى ركائز النهوض بالاقتصاد الوطني،و ذلك بالاعتماد على عينة تتمثل في 34 عاملا.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن هناك 18 عاملا من بين 34 عامل يؤثر على ديناميكية وتطوير الرقمنة وتصوراتها المستقبلية،و على وجود ضعف في الربط الجغرافي بالانترنت عالية التدفق،و عدم تطوير تطبيقات ذكية للهواتف،و عدم وجود تكنولوجيات الحديثة،ايضا ضعف في التجارة الإلكترونية التي تأخر تطوير الإدارة الإلكترونية..... الخ

5-وداد بوقزولة،درجة إسهام مقومات إدارة الجودة الشاملة في تجويد مكونات العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،قسم إدارة الموارد البشرية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2017،2.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة الجودة الشاملة التنظيمية،الإدارية والبشرية في تجويد مكونات العملية التعليمية متمثلة في الطالب والمعلم والإداري بمؤسسات التعليم الثانوي،من خلال معرفة الدلالة الإحصائية للفروق في درجة إسهام كل مقوم من هذه المقومات في تجويد كل مكون من هذه المكونات

وفقا لبعض المتغيرات وذلك بالاعتماد على عينة الدراسة المكونة من 351 طلبا و181 معلما و20 إداري بمؤسسات التعليم الثانوي والتكنولوجي ببلدية سطيف .

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينات في درجة إسهام المقومات التنظيمية،الإدارية والبشرية لنظام إدارة الجودة الشاملة في تجويد كل مكون من مكونات العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الثانوي وفق أي متغير من المتغيرات،كما أكدت على درجة الإسهام الكبيرة التي تمثلها هذه المقومات في تجويد الطالب والمعلم والإداري من وجهة نظر هؤلاء.

6-نوال بنات علي البلوشة،نبهات بن حارث الحارصي،علي بن سيف العوني،واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية،مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، جامعة دار محمد بن خليفة للنشر.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التحول الرقمي في سلطنة عمان عن طريق التعرف على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المختلفة بالسلطة في مجال التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية،و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي،و المقابلة شبه المقننة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بمساندة تحليل المحتوى للوثائق في هذا الجانب والتي تم الحصول عليها من المؤسسات عينة الدراسة،بحيث طبقت الدراسة على أربع مؤسسات حكومية وهي وزارة التقنية والاتصالات،وزارة التربية والتعليم،وزارة الصحة وشرطة عمان السلطانية،و مؤسسة واحدة من القطاع الخاص وهي بنك مسقط.

وقد توصلت الدراسة إلى قيام المؤسسات بجهود وأدوار واضحة للتحول الرقمي،كما تفاوت مستوى التحول بالمؤسسات عينة الدراسة إلا أن جميعا بذل جهودا ساعدت في تقديم السلطنة في مشاريع البيئة الأساسية كنظام التصديق الالكتروني ومشروع منصة التكامل الحكومي،و غيرها من المشاريع،بالإضافة

إلى المشاريع بالمؤسسات عينة الدراسة كالبوابة التعليمية وبوابة الصحة الإلكترونية وتطبيقات الخدمات المختلفة المتاحة على الهاتف.

7-إيمان سامي عبد النبي محمد، جاهزية جامعة دمنهور للتحول الرقمي في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم،مجلة كلية التربية،العدد44، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية جامعة دمنهور للتحول الرقمي ورصد أبرز التحديات بها في ظل جائحة كورونا،ولقد اعتمدت دراستها على عينة عشوائية طبقية بلغ عددها 482 عضوا من أعضاء هيئة التدريس،ومعاونيهم بجامعة دمنهور.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي توفر صعوبات كبيرة في التحول الرقمي في جامعة دمنهور في ظل جائحة كورونا،و وجودة نسبة متوسطة من حيث مقومات التحول الرقمي،و كما أظهرت الدراسة أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية والتي كانت هذه الفروق لصالح الاستاذ.

8-عبد الرحمن بن فهد المطرف،التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء التدريس، جامعة الملك سعود، المجلد 36، العدد 7.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى إمكانية التحول الرقمي في الجامعات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية،بالإضافة الى رصد واقع التحول الرقمي بينهما في ظل الازمات العالمية والكوارث،ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة والتي قدرة عددها ب 100 عضو في هيئة تدريس بالجامعات الحكومية و100 عضو هيئة تدريس بالجامعات الخاصة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والخاصة في مدى توفر العناصر المادية اللازمة للتحول الرقمي لصالح الجامعات الحكومية،وأيضا مدى توافر الكفاءات الرقمية لدى هيئة التدريس لصالح العاملين في القطاع الخاص،وكذلك في امكانية التحول الرقمي في ظل الازمات لصالح الجامعات الخاصة،بحيث يتضح من ذلك أنه يوجد تأثير معنوي لاختلاف قطاع التعليم الجامعي على مدى إمكانية التحول الرقمي للتعليم في ظل الازمات الحالية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1-إيرينا مافرينا وآنا منغالفا، رقمنة التعليم العالي الروسي، أسس التعليم الذكي، قسم إدارة نظم المعلومات وبرمجة، جامعة بليخانوف الروسية للإقتصاد موسكو، روسيا، سنة2018.

1- Irina Mavirina and Anna Mangalva, digitization of Russian higher education, the foundations of intelligent education, Department of Information Systems and Programming, Russia University of Moscow, Russia, 2018.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع التعليم العالي الرسمي،بحيث اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي،بحيث جمعنا البيانات والمعلومات الإحصائية حول الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في قطاع التعليم العالي،هذه البيانات إحصاءات دورية وأشكال بيانية متعلقة بالجامعات،تم عرضها وتحليل محتواها،و كما تم تدعيم الجانب النظري بمراجع مكتبية من مقالات وكتب.

وقد توصلت هذه الدراسة أن التعليم الرقمي ورقمنة التعليم العالي مهمان جدا،نظرا لتطور الكبير الحاصل في التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات،هذه الحتمية تخلق بعض المصاعب تجعل من

الصعب الحفاظ على سيرورة تطور قطاع التعليم العالي ولقد تمت هذه الدراسة باقتراحات وحلول تمثلت في تكاثف جهود الجامعات ومخابر البحث الجامعية مع الدولة للوصول إلى رقمنة كلية القطاع الخاص بالتعليم العالي والبحث والتطوير.

2-محمد رفيق وكنوان أمين، إستعمال الوسائط التكنولوجيا والسعي وراء رقمنة قطاع التعليم العالي في باكستان، قسم المكتبة وعلوم الممعلومات، جامعة البنجاب ، سنة 2012.

2- Muhammad Rafiq and Kanwan Amin, The Use of Technology Media and the Pursuit of Digitizing the Higher Education Sector in Pakistan, Department of Library and Information Sciences, University of Punjab, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وسائط التكنولوجية في التعليم العالي في باكستان والعمل على رقمنتها،بحيث اعتمدت هذه الدراسة على تصميم أسئلة مقابلة شبه مركبة من 26 أمين مكتبة وفق منهجية مرتبة وعلى أداة البحث المتمثلة في المقابلة.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحديث الرقمنة في القطاع العالي أمر ضروري.

3-باولا شبليلي وإلبانا إبراهيم، التأقلم وتصور التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا من قبل طلاب ألبانيا، مقال في المجلة العالمية للدراسات في التعليم، المجلد 03، عدد 02، سنة 2020/2021.

3-Paula Shibleli and Elbana Ibrahim, Adaptation and Perception of Distance Education during the Corona Pandemic by Albanian Students,

Article in the International Journal of Studies in Education, Volume 03, Issue 02, 2021/2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تحديات وتصور طلاب جامعة ألبانيا للتعلم عن بعد من خلال جائحة كورونا، بحيث استعانة في منهج الدراسة على إستبانة الكترونية اعتمدت على عينة دراسة أجريت على طلاب يدرسون بجامعة ألبانيا بلغ عددهم 627 من مختلف الشعب والإختصاصات ووزعت الاستمارة إلكترونيا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاب يواجهنا في الجامعة عائق التوفر الدائم للانترنت وإلى نقص في الأجهزة الحديثة والذكية المتطورة بالنسبة لعدد الطلاب وإلى أن الطلاب ليسوا متعودين على هذا النوع من التعليم وبالتالي صعوبة التحكم فيه،و إلى أن الطلاب الحاصلين على العلامات العالية لا يفضلون التعليم عن بعد على غرار بعضهم الذين رأى أن التعليم عن بعد مرضيا نوعا ما،كما يرون أن التعليم عن بعد لا يمكن أن يكون بديلا للتعليم عن بعد،يجب أن يدمج وبطريقة سلسلة وعلى فترة زمنية طويلة بالتدرج في الجامعة الألبانية،و يجب الأخذ بعين الاعتبار خصائص الطلاب،و إلى أن التعليم عن بعد يجب أن يأطر من طرف الأساتذة والقائمين عن عملية التعليم الجامعية والأخذ بعين الاعتبار أيضا إلى عدم رضا الطلاب والعوائق التي قد تظهر أثناء عملية التعليم عن بعد.

4-بانكا هادي بوترا وموكتي بوديارتو، تصفح تجسيدات التعليم عن بعد والرقمنة خلال جائحةكورونا، مقال في مجلة المحتوى الرقمي في المملكة المتحدة قطاع المكتبات والمحفوظات البحثية، سنة 2019.

4- Banca Hadi Putra and Mukti Bodiarto, Browse the embodiments of distance education and digitization during the Corona pandemic, an article in the Journal of Digital Content in the United Kingdom Library and Research Archives Sector, 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه التعليم العالي عن بعد خلال جائحة كورونا، بحيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت بجمع 49 مقال فيما يخص التعليم عن بعد وجائحة كورونا،وذلك بإدخال الكلمات المفتاحية في قاعدة بيانات الجامعة ثم خضعت هذه الدراسة للتدقيق حتى تكون في موضوع الباحث،بالتالي أصبح عددهم 16 مقال بعد مراجعتهم مرة أخرى والتدقيق في المحتوى لهذه المقالات،وأصبح العدد النهائي 6 مقالات،ولقد اعتمدت هذه الدراسة على هذه المقالات في التحليل والمراجعة لتعرض الباحثين إلى التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا،والى ماهي الصعوبات التي واجهت هذا النوع من التعليم.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الصعوبات التي تواجه التعليم عن بعد،بعد تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية : صعوبات تعزى الطلبة،صعوبات تعزى الأساتذة وأخرى للمنظمات التعليمية (الجامعات،المعاهد،المدارس العليا)، أما بالنسبة لأهم ما يواجه الطلبة هو نقص الموارد الحديثة والتكنولوجية مثل ضعف الانترنت ونقص الأجهزة الذكية وهو عنصر متشارك مع ألأساتذة كما يواجهون مشكلة الالتزام من طرف الطلبة،ومشكل التقييم وحصر الوقت،بينما كان أهم ما واجهته النظام التعليمية

هو التدعيم المالي أي مشكل التمويل،وأيضا مشكلة التزام من طرف الطلبة والأساتذة وأيضا مشكلة مقاومة التغيير.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لقد أظهرت الدراسات السابقة التي تناولها مواضيع لها علاقة بموضوع المذكرة،وذلك من خلال احتواءها على أحد متغيرات الدراسة الحالية والتي قام الباحثون بربطها بمتغيرات أخرى،وكان الغرض منها معرفة وفهم للعناصر التي تحتويها هذه المتغيرات أو العوامل المؤثرة فيهما،والعوائق التي تعرقل وجودهما.

وعليه فقد مكنتنا من المساعدة في موضوع دراستنا حول موضوع الرقمنة كآلية لتحسين جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة،التي وضحت وفسرت ما يحيط بهذا الموضوع من تساؤلات وغموض وتأكيد لي إجرائه وواقعيه،وقد جاءت النتائج متباينة من دراسة إلى أخرى وهذا بحكم اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة.

ولقد ظهر من خلال استعراض الدراسات السابقة أيضا،ومن مجالها الزمني بحكم الحداثة النسبية لموضوع الرقمنة ودوره في تحسين جودة التعليم العالي،بحيث قامت تلك الدراسات بالاستعانة بمناهج ومداخل بحثية مختلفة غير ان معظمها اعتمد على المنهج الوصفي في تحليل الظاهرة كميا ونوعيا،و كما استخدموا الاستبيان كأداة للدراسة،غير أن العينات المختارة بطبيعة الحالة كانت متنوعة بين الصغيرة والكبيرة،و كما تم اعتمد ايضا هذه الدراسات على الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(spss)** في تحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها من الاستبيان.

وكما تناولت الدراسات السابقة،متغير واحد او المتغيرين معا،مع اختلاف الاماكن التي أجريت فيها الدراسات،مما يعني تغير البيئة والاذهان البشرية والظروف المعنوية والمادية المحيطة بكل باحث، الشيء الذي قد يؤثر بكل تأكيد على النتائج مما يجعلها مختلفة وغير متشابهة.

ولقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال تطرقهم الى أحد متغيري الدراسة،كون أن هناك دراسات تحدثت على الرقمنة،و دراسات أخرى تحدثت على تحسين جودة التعليم العالي،و قامت بتوضيح مدى فعاليها للمؤسسات،بغض النظر على اختلاف أشكالها،الا انه هناك دراسات قليلة ناقشة موضوع بحثنا المسمى بالرقمنة كآلية لتحسين جودة التعليم العالي.

وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مجموعة من النقاط متمثلة في ما يلي:

-**بيئة الدراسة** : بحيث ان هناك دراسات أجريت في بيئة أخرى مختلفة كليا عن البيئة الجزائرية،و ذلك بحكم اختلاف البيئة من منطقة إلى أخرى،غير أن الاختلاف بين الدراسات الجزائرية كان سببه الدراسة الحالية يختلف من حيث البيئة كون البيئة التي أجريت فيها الدراسة الحالية خاصة كونها تختلف من ناحية طبيعة النشاط والشكل.

-**مجتمع الدراسة** : تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة الحالية والذي تمثل في أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي تبسة،غير ان الدراسات السابقة تناولت عدة مجتمعات دراسة،منها عمال كما في دراسة سلمى بشاري،و دراسة شيماء بنت حميد وبن عبد الله،و مسؤولي الجامعات كما في دراسة صليحة رقاد،و طلاب ومعلمين وإداريين كما في دراسة بوقزولة وداد وغيرها من الدراسات،كما نجد في الدراسة الحالية أن مجتمع الدراسة كان يعتمد على الأساتذة الجامعيين.

-**هدف الدراسة**: تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها هدفت إلى البحث على العلاقة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي،و عن كيفية مساهمة الرقمنة في تحسين التعليم العالي،بينما الدراسات السابقة تناولت حل متغير على جهة وبعدها قامت بربط أحد المتغيرين بمتغير أخر،كما في دراسة شيماء

بنت حميد واسماعيل بن محمد بن عبد الله،حيث هدفت هذه الدراسة إلى وصف أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية

-**المجال الزمني:** تعتبر الدراسة الحالية هي الدراسة الاحدث وذلك لأنها اجريت خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2020/2021

الأداة المستخدمة: اعتمدت اغلبية الدراسات السابقة على الاستبيان والتي كانت طريقتنا ايضا،بينما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في طريقة جمع البيانات،الا انه هناك بعض الدراسات السابقة اعتمدت على المقابلات الشخصية لجمع البيانات،بينما البعض الاخر اعتمدت على الكتب والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في ما يلي:

-التعرف على المنهجيات التي اتبعتها هذه الدراسات،و النتائج التي توصلت لها،التي قدمت لنا إفادة في دراستنا.

-تكوين فكرة عن الرقمنة وجودة التعليم والبيئات التي اجريت فيها الدراسات السابقة.

-أخذ فكرة عن كيفية بناء الاستبيان المناسب لدراستنا.

-الاستفادة من المراجع المناسبة مما سهل على بناء الإطار النظري لموضوع دراستنا.

خلاصة الفصل الاول:

لقد تم استنتاج في هذا الموضوع أن الرقمنة أحدثت متغيرات جديدة وأصبحت تلعب دورا متعاظما في التخطيط للأنشطة والخدمات الجديدة كونها أكثر العوامل الحاسمة التي دفعت المجتمع إلى إعادة النظر في تركيبة قطاعاتها وهياكلها المختلف،و ذلك من خلال استعمالها في رفع مستوى أداء هذه القطاعات،و باعتبار الجامعة جزءا لا يتجزأ من المجتمع،فقد تأثرت بمطالبه من خلال التحول من شكلها القديم الى شكلها الحديث الذي يستخدم هذه التكنولوجيا من حواسيب وشبكات وتقنيات حديثة في معالجة وتحويل ارصدتها و اتاحتها على الشكل الرقمي مع تقديم خدمات تعتمد على شبكة الانترنت.

كما تشكل الجامعة اهمية كبيرة في جعل الافراد اكفاء كونها تقوم بالعديد من الوظائف كالتدريس والتكوين اللذان يشكلان الوظيفة ذات العلاقة بإنتاج راس المال البشري ولذلك لابد من توجه مؤسسات التعليم العالي إلى آليات تمكنها من بلوغ مستوى الجودة والسعي للمحافظة عليه،لاعتلاء القمة في المنافسة،فالجامعة ملزمة لمواكبة التطورات العالمية،لتكون قادرة على مواكبة التطورات العالمية.

الفصل الثاني

تحليل اثر الرقمنة على جودة التعليم العالي

تمــهيد:

بعد التطرق في النظري الى اهم المفاهيم الخاصة بالرقمنة وجودة التعليم العالي ،سيتم من خلال هذا الفصل اسقاط هذه المفاهيم على احدى الجامعات الجزائرية،وتحديدا جامعة تبسة من خلال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،كما سيتم التعرف على العلاقة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي بمختلف اجزائها.

لذا سيتم هذا الفصل تقديم عام لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،ومعرفة دور الرقمنة وجودة التعليم العالي في الكلية من وجهة نظر الأساتذة في المؤسسة محل الدراسة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول : تقديم عام لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة –تبسة

المبحث الثاني :منهجية ونتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول : تقديم عام لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –تبسة–

يمكن من خلال هذا المبحث التعرف على نشأة جامعة العربي التبسي –تبسة وهيكلها التنظيمي،كما تم التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير من حيث شأنها عدد صلتها وأساتذتها ومختلف جوانبها وتم ايضا محاولة الوقوف على الرقمنة في الكلية.

المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة محل الدراسة الجامعة وهيكلها التنظيمي

اولا :نشأة جامعة العربي التبسي

تأسست جامعة العري التبسي –تبسة– بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09–08 الصادر في 04 جانفي 2009 وقد جاء الإعلان على ترقية المؤسسة الى مصف جامعة تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل اطيافها ،على مدار سنوات متواصلة ،كانت بدايتها سنة 1985 .سنة تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم العالي في تخصصات علوم الأرض ،الهندسة المدنية والمناجم.

أما المحطة الثانية التي عرفتها مسيرة تطوير المؤسسة فكانت سنة 1992 أين أنشأ المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92/297 الصادر في 27 سبتمبر 1992 ،وقد حمل اسم العلامة الكبير وابن مدينة تبسة الشيخ العربي التبسي تبعا بما يحمله هذا الاسم من دلالات العلم والنضال الفكري البناء,

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06/272 الصادر في 16 اوت 2006 .وفي اطار الهيكلة الجديدة للمراكز الجامعية،تمت هيكلة المؤسسة باعتماد تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد .اما المرحلة الحاسمة فكانت يوم 12 اكتوبر 2008 في حفل الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2008/2009 من جامعة تلمسان اين اعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ترقية المركز الجامعي

تبسة الى مصف جامعة،وهذا التاريخ يعتبر نقطة تحول هامة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ،حيث عرفت جامعة تبسة اليوم تغيرات كبرى على مستوى الهيكل التنظيمي والعلمي بما يسمح لها بإبراز كفاءاتها العلمية وإمكانياتها المادية التي تتيح لها الفرصة لمنافسة الجامعات الكبرى ورفع مستوى التكوين والتاطير في مختلف التخصصات والفروع الموجود في الأطوار الثلاثة لنظام ل.م.د.[1]

ثانيا : الهيكل التنظيمي لجامعة العربي التبسي

يعتبر الهيكل التنظيمي لجامعة العربي التبسي –تبسة أداة تساعد على ضمان حسن التسيير والتنظيم ،كما انه يعد مرجعا اساسيا لمعرفة مختلف الهياكل والمستويات الإدارية للجامعة والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] http://www.univ-tebessa.dz/arab/ult-at-a-glancear/ ،يوم الاطلاع:01\06\2021،الساعة13:55.

الشكل رقم(1):الهيكل التنظيمي لجامعة – تبسة

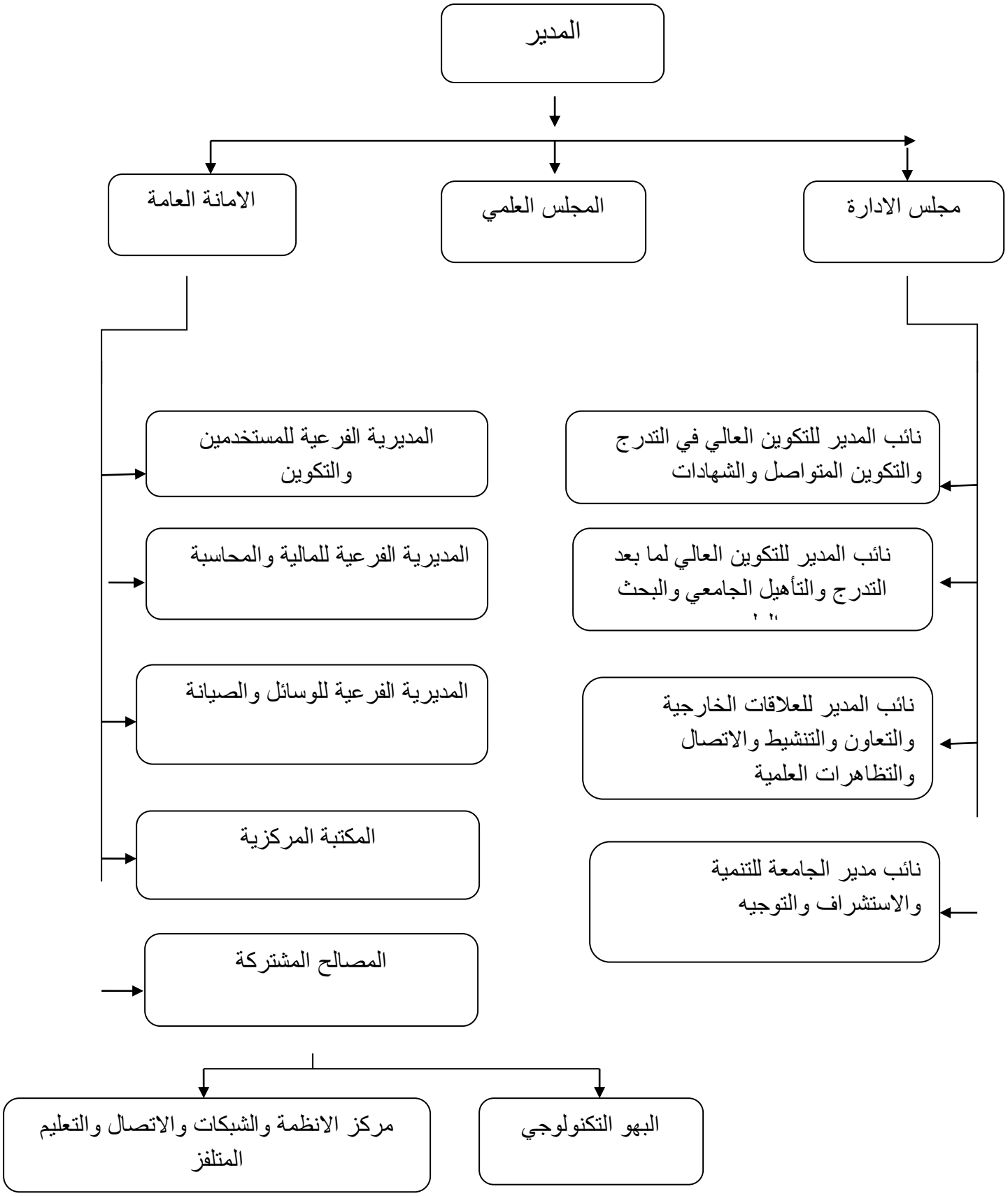

المصدر: وثائق مستلمة من طرف الادارة

ومن خلال الشكل رقم (1) يتم شرحه كالآتي:

1-المدير: وهو المسؤول عن التسيير العام للجامعة مع احترام صلاحيات هيئاتها الأخرى.

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- يمثل الجامعة أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية؛
- يمارس السلطة السلمية على جميع المستخدمين؛
- يبرم كل صفقة واتفاقية وعقد واتفاق في إطار التنظيم المعمول به؛
- يسهر عللى تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال التعليم والتمدرس.
- هو الآمر بالصرف الرئيسي لميزانية الجامعة؛
- يصدر تفويض اعتمادات التسيير إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد والملحقات عند الاقتضاء؛
- يمنح الشهادات بالتفويض من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

2 -مجلس الإدارة: يشرف المدير على مجلس الإدارة ويساعده كل من:

أ. **نائب مدير التكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات**

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم والتداريب المنظمة من قبل الجامعة؛
- السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من الكليات والمعاهد مع مخطط الجامعة؛

- السهر على احترام التنظيم الساري المفعول في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وانتقال

التربية؛

- تابعة أنشطة التكوين عن بعد الذي تضمه الجامعة وتطوير أنشطة التكوين المتواصل؛
- ضمان مسك القائمة الاسمية للطلبة وتحيينها.

ب. **نائب المدير للتكوين العالي لما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي:**

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال.

متابعة أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث وإعداد الحصيلة بالتنسيق مع الكليات والمعاهد؛

- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث؛

ج. نائب المدير للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية:

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة؛
- القيام بأعمال التنشيط والاتصال؛

- ضمان متابعة برامج تحسين المستوى وتجديد المعطيات للأساتذة والسهر على انسجامه.

د. نائب مدير الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه:

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة؛
- القيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطوير التعداد الطلابي للجامعة واقتراح كل إجراء من أجل التكفل بهم لاسيما في مجال تطور
- مسك البطاقة الإحصائية للجامعة والسهر على تحيينها دوريا؛
- القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي الذي تضمنه الجامعة ومنافذها المهنية.

3-المجلس العلمي:وتتمثل مجال هذا المجلس في السهر على اجراء البحوث العلمية وكيفية انجازها والحفاظ عليها.

4 -الأمانة العامة:توضع تحت مسؤولية الأمين العام المكلف بالتسيير الإداري والمالي والمصالح الإدارية التقنية

التابعة له.

وتشمل الأمانة العامة المديريات الفرعية الآتية:

أ. المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين

وتتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- تسير المسار المهني للمستخدمين التابعين لمديرية الجامعة والمصالح المشتركة وكذا الذين يتولى مدير الجامعة

تعيينهم؛

- تنسيق وإعداد وتنفيذ مخططات تسيير الموارد البشرية للجامعة؛

ب. المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة

وتتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- تحضير مشروع ميزانية الجامعة على أساس اقتراحات عمداء الكليات ومديرية المعاهد والملحقات؛
- متابعة تنفيذ ميزانية الجامعة؛
- تحضير تفويض الاعتمادات إلى عمداء الكليات ومديري المعاهد والملحقات وضمان مراقبة تنفيذها.

ج. المديرية الفرعية للوسائل والصيانة

وتتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- ضمان تزويد الهيئات التابعة لمديرية الجامعة والمصالح المشتركة بوسائل التسيير؛
- مسك سجلات الجرد؛
- ضمان الحفاظ على أرشيف الجامعة وصيانته.

5 –المكتبة المركزية

تتكفل المكتبة المركزية للجامعة بالمهام الآتية:

- اقتراح برامج اقتناء المراجع والتوثيق الجامعي بالاتصال مع مكتبات الكليات والمعاهد؛
- مسك بطاقية الرسائل والمذكرات لما بعد التدرج؛
- تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية باستعمال احدث الطرق للمعالجة والترتيب؛
- مساعدة مسؤولي مكتبات الكليات والمعاهد في تسيير الهياكل الموضوعة تحت سلطتهم؛
- صيانة الرصيد الوثائقي للمكتبة المركزية والتحيين المستمر لعملية الجرد؛
- وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة؛
- مساعدة الأساتذة والطلبة في بحوثهم البيبليوغرافية.

وتشمل المصالح الآتية:

- مصلحة الاقتناء؛
- مصلحة المراجعة؛
- مصلحة البحث البيبليوغرافي؛
- مصلحة التوجيه.

6 -المصالح المشتركة

وتتمثل في:

- مركز التعليم المكثف للغات؛
- مركز الطبع والسمعي البصري؛
- مركز الأنظمة وشبكة الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد؛

- البهو التكنولوجي.

أ. **يساعد نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل والشؤون المرتبطة بالطلبة** في مهامه كل من:

- رئيس مصلحة التدريب؛
- رئيس مصلحة التعليم والتقييم؛
- رئيس مصلحة الإحصائيات والإعلام والتوجيه.

ب. نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في كالآتي:

- متابعة سير امتحانات الالتحاق بما بعد التدرج؛
- أخذ واقتراح الإجراءات الضرورية لضمان سير التكوين لما بعد التدرج؛
- السهر على سير مناقشة المذكرات وأطروحات ما بعد التدرج؛
- متابعة سير أنشطة البحث العلمي؛

يساعد نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية في مهامه كل من:

- رئيس مصلحة متابعة التكوين فيما بعد التدرج؛
- رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث؛
- رئيس مصلحة التعاون والعلاقات الخارجية.

المطلب الثاني:التعريف بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

اولا:لمحة عامة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09- 08 الصادر في 04 جانفي 2009 تم إنشاء جامعة تبسة و حدد عدد الكليات التي تتكون منها جامعة تبسة واختصاصاتها ومنها كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها ، على مدار سنوات متواصلة،إذ كانت النواة الأولى للكلية بعد إنشاء المركز الجامعي تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92 -297 الصادر في 27 سبتمبر 1992 كفرع للتكوين في العلوم الاقتصادية و التجارية ثم قسم بمعهد الحقوق و العلوم التجارية،إلى أن تم إعادة هيكلة المركز الجامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-272 الصادر في 16 أوت 2006 باعتماد تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد و الذي بموجبه تم إنشاء معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

تتكون الكلية اليوم من 05 أقسام و هي:

- قسم التعليم الأساسي،
- قسم العلوم الاقتصادية،
- قسم العلوم التجارية،
- قسم علوم التسيير،
- قسم العلوم المالية و المحاسبية.

تضمن التكوين في 04 شعب و 08 تخصصات في طور الليسانس و 07 في طور الماستر،أما التكوين فيما بعد التدرج فالكلية تضمن التكوين في الدكتوراه علوم و تنظيم التأهيل الجامعي و منحه في 03 شعب و هي العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير،و كذلك في 04 شعب للتكوين في

دكتوراه الثالث بمجموع 15 تخصصا. كما تتوفر الكلية على مخبرين للبحث من شأنهما الدفع بحركية البحث العلمي و دعم التكوين في الدكتوراه على مستوى الكلية و الجامعة.وتضم كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 108 أستاذا .

تتوفر الكلية على عديد المرافق البيداغوجية تتمثل في:[1]

- مكتبة جامعية تحوي عددا مهما من الكتب و الدراسات تغطي جميع تخصصات التكوين بالكلية،
- 06 مدرجات،
- 36 قاعة تدريس،
- 03 قاعات للأعمال التطبيقية،
- قاعة للنسخ و الطبع.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

يعد الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير المسؤول عن تنظيم وتسيير وسائل ومهام الكلية وتتمثل في الشكل الآتي:

[1] وثائق مستلمة من طرف الكلية

الشكل رقم (2):الهيكل التنظيمي للكلية

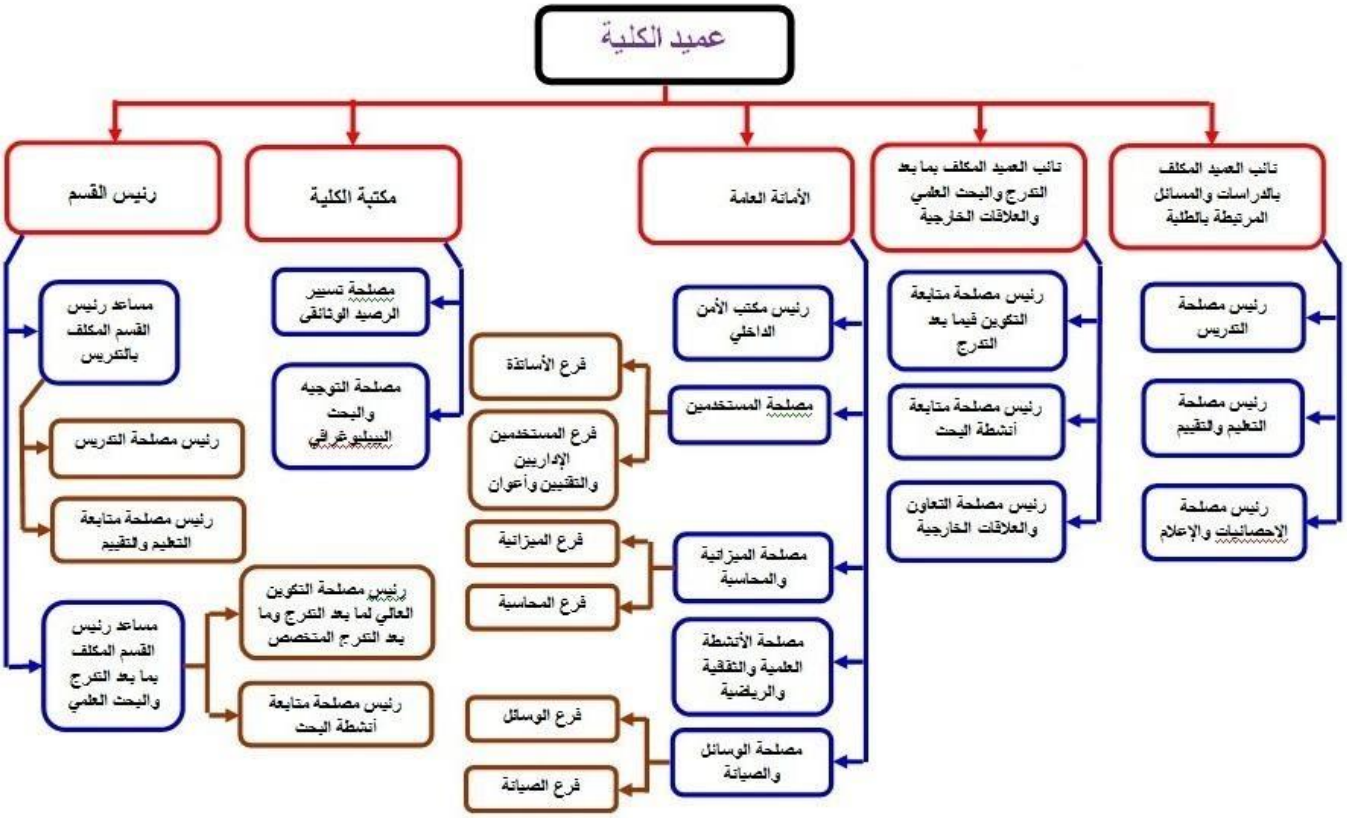

المصدر: وثائق مستلمة من طرف الكلية .

ومن خلال الشكل رقم(2) يتم شرح الهيكل التنظيمي للكلية كالآتي:

1 –عميد الكلية:مسؤول عن سيرها وتولي تسيير وسائلها البشرية والمالية والمادية.

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- هو الآمر بصرف إعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة؛
- يعين مستخدمي الكلية الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- يتولى السلطة السلمية ويمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته؛

- يحضر اجتماعات مجلس الكلية؛
- يعد التقرير السنوي للنشاطات ويرسله إلى رئيس الجامعة بعد المصادقة عليه من مجلس الكلية.

2 –أمانة العميد:وهي المسؤولة عن المهام والانشغالات وتقديمها للعميد،ويساعد عميد الكلية في مهامه

أ. نائب العميد المكلف بالدراسات والشؤون المرتبطة بالطلبة

ويتولى مجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

- ضمان سير ومتابعة تسجيلات طلبة التدرج؛
- متابعة سير أنشطة التعليم وأخذ أو اقتراح على العميد لكل إجراء من أجل تحسينه؛
- مسك القائمة الاسمية والإحصائيات للطلبة؛
- جمع الإعلام البيداغوجي لفائدة الطلبة ومعالجته ونشره.

3 –الأمانة العامة للكلية

يتولى الأمين العام للكلية مجموعة من المهام وتمثل في الآتي:

- تحضير مشروع مخطط تسيير الموارد البشرية للكلية وضمان تنفيذه؛
- تسيير المسار المهني لمستخدمي الكلية؛
- ضمان تسيير الأرشيف وتوثيق الكلية والمحافظة عليهما؛
- ترقية الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية لفائدة الطلبة بالتنسيق مع الهيئات المعنية لمديرية الجامعة؛

- ضمان تنفيذ مخطط الأمن الداخلي للكلية؛

وتشمل الامانة العامة للكلية التي يلحق بها مكتب الأمن الداخلي المصالح المتمثلة في لآتي:

- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة الميزانية والمحاسبة.
- مصلحة الانشطة العلمية والثقافية والرياضية.
- مصلحة الوسائل والصيانة.

4--مكتبة الكلية: تتكفل مكتبة الكلية بما يلي:

- اقتراح برامج اقتناء المؤلفات والتوثيق الجامعي.
- تنظيم الرصيد الوثائقي باستعمال احدث الطرق للمعالجة والترتيب.
- صيانة الرصيد الوثائقي والتحسين المستمر لعملية الجرد؛

ثالثا:اقسام وفروع الكلية:تتكون الكلية من خمس اقسام كالتالي:

- قسم التعليم الاساسي.
- قسم العلوم الاقتصادية.
- قسم العلوم التجارية.
- قسم علوم التسيير.
- قسم علوم المالية والمحاسبة.

1) طلبة السنة الاولى (قسم التعليم الاساسي)

الجدول رقم (1):طلبة السنة الاولى(قسم التعليم الاساسي)

القسم / السنة	جذع مشترك	المجموع
الاولى	1215	1215

المصدر:بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

2) **طلبة ليسانس ل.م.د(L ,M ,D)**

الجدول رقم(2) : طلبة ليسانس ل.م.د(L ,M ,D)

القسم والسنة	العلوم الاقتصادية	العلوم التجارية	علوم التسيير	العلوم المالية والمحاسبية	ادارة اعمال	تسيير المؤسسات	اقتصاد نقدي بنكي	المجموع
مجموع طلبة ليسانس	109	218	185	218	67	28	58	881

المصدر : بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

3) طلبة ماستر ل.م.د

الجدول رقم (3): طلبة ماستر ل.م.د

القسم / السنة	تسويق مصرفي	تسويق الخدمات	ادارة اعمال	اقتصاد نقدي وبنكي	اقتصاد كمي	مالية المؤسسة	المجموع
مجموع طلبة الماستر	102	107	263	167	70	292	1001

المصدر : بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

4) عدد الطلبة المسجلين دكتوراه كلاسيك ودكتوراه ل.م.د

الجدول رقم4):عدد الطلبة المسجلين دكتوراه

دكتوراه كلاسيك	05
دكتوراه ل.م.د	50

المصدر : بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

رابعا:عروض التكوين في الكلية: تشمل ثلاثة انواع من التكوين هما ليسانس وماستر ودكتوراه ،كما هو موضح في الجدول :

1. **التخصصات التي توفرها الكلية بطور ليسانس:** تتوفر العديد من التخصصات بالكلية ،وقد تم تقسيمها الى ما يلي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(5):التخصصات التي توفرها الكلية بطور ليسانس

	الفروع	التخصصات
علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير	علوم اقتصادية	اقتصاد نقدي وبنكي
		اقتصاد كمي
		اقتصاد وتسيير المؤسسات
	علوم تجارية	تسويق
	علوم التسيير	ادارة مالية
		ادارة اعمال
	علوم مالية ومحاسبة	محاسبة ومراجعة

المصدر: بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

2:التخصصات التي توفرها الكلية بطور الماستر

تتوفر العديد من التخصصات بالكلية،وقد تم تقسيمها الى ما يلي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(6): التخصصات التي توفرها الكلية بطور الماستر

الفروع	التخصصات التابعة لهذا المسار
علوم اقتصادية	اقتصاد نقدي وبنكي
	اقتصاد كمي
علوم التسيير	ادارة اعمال
علوم تجارية	تسويق معرفي
	تسويق خدمي
علوم مالية ومحاسبة	مالية المؤسسة

المصدر : بالاعتماد على وثائق مستلمة من طرف الجامعة (مصلحة التدريس للكلية)

المطلب الثالث : الرقمنة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

اعتمدت الكلية على نظام يضع كل المديريات والأقسام الخاصة بها التي تنفذ المهام في صورة واضحة حيث نجد كل قسم وكل مصلحة مختصة بمسؤولية خاصة بها.

فنجد في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تعتمد على نظامين كالآتي:

1:الآلي(Hard):وهو نظام يحتوي على مختلف الأجهزة الإلكترونية التي يحتاجها الطلبة لأداء مهامهم وهي:

- القاعات الخاصة بالطلبة(الاعمال الموجهة TP) فنجد 4 قاعات وكل قاعة تتكون من 16 الى 18 جهاز حاسوب يحتوي على مختلف البرامج التي يحتاجه الطالب لإجراء التطبيقات في حصة العمال الموجهة.

2:نظامي (Soft): وهو نظام يعتمد عليه الموظفين داخل الادارة لتسهيل عملية تسيير المؤسسة بنظام وسلاسة وانسجام ويقل الصراع وبالتالي ينمو روح الأداء لدى الفرد نحو هذه المؤسسة منها:[1]

- نظام بروقراس (progress)
- شهادات العمل للموظفين
- استخراج كشوف النقاط للطلبة
- ادراج نقاط الطلبة

3-خصائص الأجهزة الإلكترونية:

- **Mcr Hp c 3 ميكرو اش بي**
- **DDI 500 GQ ديسك دير 500 جيغا اوكتي**
- **RAM 2 GO رام 2 جيغا اوكتي**

حيث نجد كل جهاز موصول ببطارية طاقة وكل مكتب يحتوي على الأقل جهاز كومبيوتر وماسح ضوئي وطابعة ،هاتف وهذه الأجهزة يستطيع الاستفادة منها خارج المؤسسة بالنسبة لكل رئيس قسم.

استعمال مختلف التطبيقات الخاص بأجهزة الإعلام الآلي من بينها:

- Microsoft Excel +word+Power Point

[1] وثائق مستلمة من طرف الكلية مصلحة التدريس للكلية

- استقبال البريد الإلكتروني المهني خاص بجامعة تبسة
- استقبال الهاتف والفاكس مع الجهات الخارجية

المبحث الثاني : منهجية ونتائج الدراسة الميدانية

ان الوصول الى حقيقة علمية يتطلب اتباع خطوات ومراحل معينة وكذا استعمال ادوات ووسائل بحثية تسهل تحقيق الهدف المرغوب من الدراسة،ومن هذا المنطلق يمكن توضيح عناصر المنهجية المعتمدة في هذا المبحث كالآتي:

المطلب الاول :منهجية الدراسة الميدانية

اولا : تحديد مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة مجموعة العناصر او الافراد الذين ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة،او مجموعة المشاهدات والقياسات التي تم جمعها عن تلك العناصر ،أي انه كل تلك المفردات التي ستجرى عليها الدراسة.

وبالنظر الى مجتمع الدراسة هو اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير الذي بلغ عددهم سنة **2021،107** استاذ ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم عمل مسح شامل.

وقد تم وضع الاستبيان الالكتروني في صفحات الاساتذة .

ثانيا : ادوات جمع البيانات

لجأنا الى استخدام مجموعة من الأدوات بهدف جمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك تماشيا مع نوعية الموضوعة وتتمثل في :

1) -**الملاحظة** : تعتبر الملاحظة احدى ادوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانية ،وتعرف الملاحظة بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما ،مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة.

وهي ايضا "المشاهدة المباشرة الموجهة والمضبوطة والمحددة الأهداف والمحكومة بإطار مرجعي نظري وبناء منهجي ميداني للإحاطة بموضوع البحث"

2) -**الاستبيان** : تقتضي اهداف الدراسة وما تطرحه تساؤلات ضرورة الاستعانة باستبيان موجه الى الاساتذة للإجابة عليها.

ثالثا:نموذج الدراسة واعتدالية التوزيع الطبيعي

يتناول هذا المطلب التعريف بمتغيرات الدراسة ووضع نموذج يوضح تلك المتغيرات ومختلف الفرضيات ،بالإضافة الى توضيح الادوات الاحصائية المستخدمة واختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للتعرف على طبيعة الاختبارات التي تستعمل في الدراسة.

1. نموذج الدراسة

تهتم هذه الدراسة ببحث العلاقة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،حيث تم تحديد المتغير التابع والمستقل كما يلي:

أ. **المتغير المستقل**:الرقمنة.

ب. **المتغير التابع**:جودة التعليم العالي.

ويمكن تمثيل متغيرات الدراسة في شكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة وتأثير الاختلافات في المتغيرات الشخصية

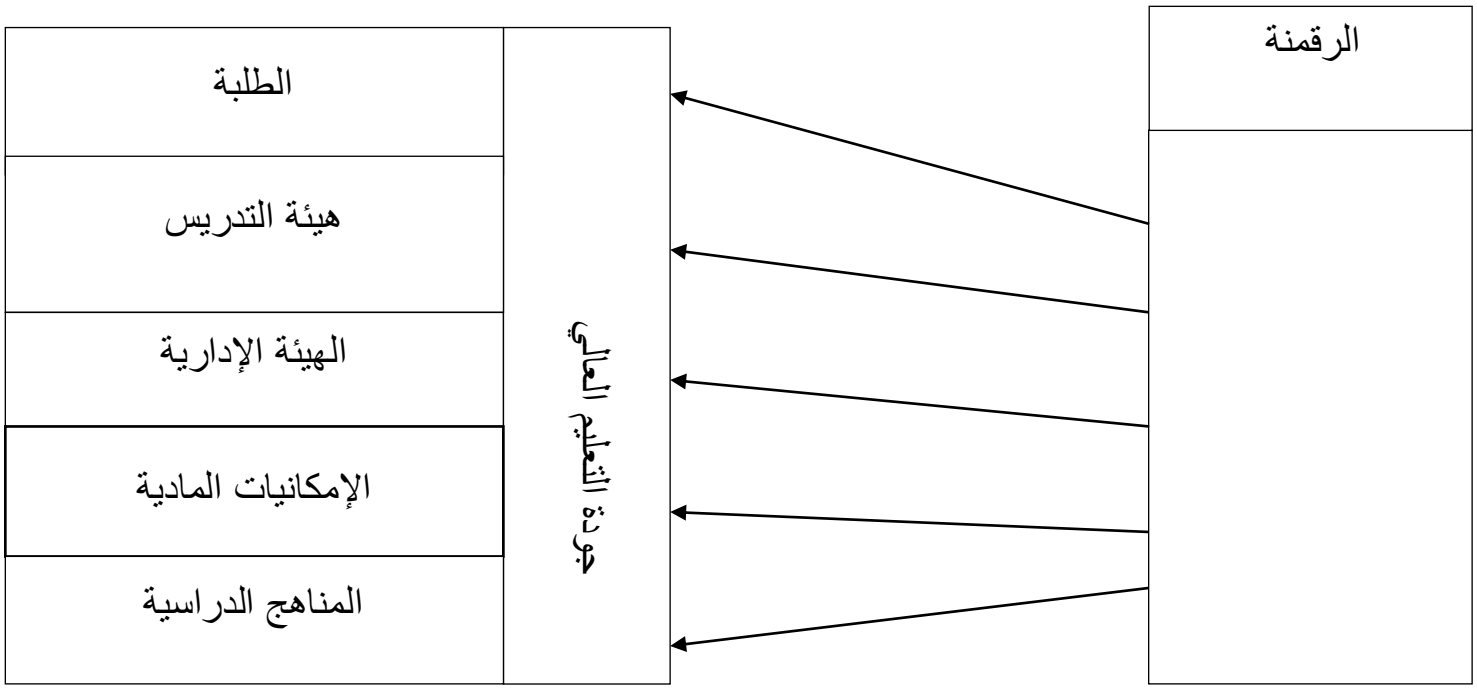

المصدر:بالاعتماد على المعلومات الواردة في الفصلين الاول والثاني

2. الادوات الاحصائية المستعملة

لتحقيق اهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ،فقد تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية المناسبة باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(Sciences Statistical Package for Social)والتي يرمز لها اختصارا SPSS،وفيما يلي مجموعة من تلك الاساليب:

-بعد ترميز وتفريغ البيانات من خلال برنامج SPSS،وبهدف تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي الحدود تم حساب مدى المتوسط الحسابي للاتجاهات افراد عينة الدراسة عن كل عبارة من محاور الدراسة،حيث تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم حيث ان المدى5-1=4،تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي5/4=0.8،بعد ذلك يتم اضافة هذه

القيمة الى بداية المقياس وهي الواحد 1،وبالتالي تصبح 1+0.8=1.8،وهو الحد الاعلى لهذه الخلية.اذن اصبح طول الخلايا التي من خلالها يتم مقارنة المتوسط الحسابي المحسوب كما يلي :

- من[1.8-2.6] دالا على مستوى ضعيف للموافقة
- من[2.6-3.4] دالا على مستوى متوسط للموافقة
- من[3.4-4.2] دالا على مستوى جيد للموافقة

كما تم تحديد مستوى الدلالة الفرضي ب 0,05 الذي عند تقبل او ترفض الفرضية،حيث تقبل الفرضية العدمية اذا كان مستوى الدلالة المحسوب في البرنامج اكبر من مستوى الدلالة الفرضي (0,05)،اما اذا كان مستوى الدلالة المحسوب اقل من الفرضي ،ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة.

-حساب التكرارات والنسب المئوية بهدف التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة.

-المتوسط الحسابي لمعرفة درجة موافقة افراد العينة على كل معيار من معايير جودة التعليم العالي(هيئة التدريس،الطلبة،الهيئة الادارية،الامكانيات المادية،المناهج الدراسية).

-الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات افراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.

-اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات اداة الدراسة،حيث يعبر على مدى صلاحية الاستبيان لاستخدامه من اجل جمع البيانات ،فكلما زاد معامل الفا كرونباخ على 0.6 كانت الاداة اكثر ثباتا ويعتبر الاستبيان مقبولا،اما في الحالة العكسية يتم تعديل الاداة .

-معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه وبالدرجة الكلية للمحور ،وحسابه ايضا لمعرفة الارتباط بين الرقمنة وجودة التعليم العالي .فاذا كانت اشارة معامل الارتباط

سالبة فالعلاقة عكسية،اما اذا كانت موجبة فهي طردية،اما عن قوة العلاقة بين فيمكن الحكم عليها من حيث درجة قربها او بعدها حيث ان قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (1−) و (1)،وكلما اقتربت من الصفر دل على ضعف العلاقة ،بينما كلما اقتربت قيمته من 1 دل على ذلك على وجود علاقة قوية جدا بينهما.

-معامل التحديد لتفسير مقدار التأثير بين المتغيرات التي توجد بينها علاقة ارتباط.

-اختبار كولمجوروف مارنوف لمعرفة اعتدالية وطبيعة التوزيع الذي تتبعه بيانات الدراسة.

- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغيرات وقياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع.

3. اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي

تم اختبار مدى اعتدالية التوزيع ،حيث ان العينة المدروسة من المجتمع تتبع التوزيع الطبيعي ،وذلك قبل اختبار نموذج البحث ودراسة العلاقة بين متغيراته،بهدف التعرف اولا على طبيعة الاختبارات التي ستطبق في الدراسة.فاذا كانت العينات تتبع التوزيع الطبيعي لا بد من استخدام الاختبارات المعلمية،بينما اذا كانت تتبع توزيعا غير طبيعي ،فمن الضروري تطبيق اختبارات غير معلمية ،وعليه لابد من توضيح ذلك:

-H_0: تتبع بيانات العينة المسحوبة التوزيع الطبيعي

-H_1: لا تتبع بيانات العينة المسحوبة التوزيع الطبيعي

الجدول رقم(7):نتائج اختبار كولمجروف –سمرنوف

المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الرقمنة	11	0.090	0.200
جودة التعليم العالي	19	0.083	0,200

المصدر : بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يتضح من الجدول اعلاه ان محوري الدراسة ذات مستوى دلالة اكبر من 5%،أي ان الرقمنة وجودة التعليم العالي تتسمان بالاعتدال وتتبعان التوزيع الطبيعي،وبالتالي لا بد من استخدام الاختبارات المعلمية لاختيار الفرضيات.

4. تصميم الاستبيان *[1]

لابد من التعرف على الطريقة التي قسم و صمم بها استبيان الدراسة،وذلك من خلال:

أ. تنظيم الاستبيان:

للوصول إلى أهداف الدراسة،تم تنظيم أدائها على النحو التالي:

-**الهدف من الاستبيان**:يهدف الاستبيان إلى:

-تحديد أهمية المعايير التي عليها جودة التعليم العالي.

-تقييم جودة التعليم العالي من جهة نظر هيئة التدريس.

-التعرف على واقع تطبيق الرقمنة في التعليم العالي.

[1] انظر الملحق رقم 1

-التعرف على مستوى كل من الرقمنة و جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

-دراسة العلاقة بين الرقمنة و جودة التعليم العالي.

ب. **تصميم الاستبيان**:أما من ناحية تنظيم استبيان البحث،فقد تم تقسيمه كما يلي:

-**القسم الأول : معلومات عامة.**

يتعلق القسم الأول من الاستبيان بالعوامل الديمغرافية للعينة من حيث السن،الرتبة،الخبرة المهنية..الخ

القسم الثاني:تقييم هيئة التدريس للرقمنة في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير من خلال 11 عبارة.

-**القسم الثالث:تقييم هيئة التدريس لجودة التعليم العالي في الكلية محل الدراسة.***[1]

يهتم هذا التقييم هيئة التدريس لجودة التعليم العالي على مستوى الكلية و ذلك من خلال 5 أبعاد تتمثل في:

- الطلبة:تتكون من 3 عبارات

-هيئة التدريس:تتكون من 4 عبارات

- الإمكانيات المادية:تتكون من 5 عبارات

-البرامج الدراسية:تتكون من 4 عبارات

[1] انظر الى الملحق 2

- الهيئة الإدارية: تتكون من 4 عبارات

ج. **الأسئلة المستعملة في الاستبيان**:فيما يخص نوع الأسئلة فقد تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة،والتي تتطلب اختيار المبحوث لإجابة خاصة من جملة قائمة إجابات مقترحة عليه،و يمكن التمييز بين عدة أنواع من الأسئلة المغلقة من بينها،السؤال المتعدد الاختيار و الذي تم اعتماده في الاستبيان و ذلك في شكلين:

-الأسئلة متعددة الاختيار التي تسمح بإجابة واحدة تمنح هذه الأسئلة حرية أكثر للمستجوب في اختيار الأجوبة المفتوحة مثل:السؤال 1،2،3.

كما تم قياس متغيرات كل من القسم الثاني و الثالث باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لأنه أنسب المقاييس التي تسمح بقياس إدراك الأساتذة لجودة التعليم العالي المتوفرة و كذا التعرف على واقع الرقمنة مع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة محل الدراسة،و قد تم منح درجة موافقة على كل عبارات القسم الأول و الثاني كما يلي:

4-معنوية و خطية العلاقة بين المتغير التابع و المستقل.

للتأكد من أن العلاقة بين المتغير المستقل الرقمنة و المتغير التابع جودة التعليم العالي.

الجدول رقم(7):اختبار معنوية وخطية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	12.948	1	12.948	46.148	0.000
الخطأ	20.201	72	0.281		
الاجمالي	33.149	73			
المتغير	**β**	**الخطأ المعياري**	**معامل β**	**قيمة tالمحسوبة**	**مستوى الدلالة Sig**
الثابت	1.291	0.230		5.609	0.000
الرقمنة	0.629	0.093	0.625	6.793	0.000
معامل الارتباط:0.625		**معامل التجديد:0.391**			**المتغير التابع:جودة التعليم العالي**

المصدر: بالإعتماد على نتائج برنامجspss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والبالغة 46.148 بقيمة احتمالية 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$،ويتضح من نفس الجدول ان معامل التحديد يساوي 0.391 وهذا يعني ان 39.1% من التباين الحاصل في جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي –تبسة يعود الى تغيرات حاصلة في الرقمنة، والبقية ترجع لعوامل اخرى،كما بلغت قيمة t المحسوبة 5.609 بقيمة احتمالية 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$،وبلغت قيمة معامل β0.625،وكل هذا يعبر عن خطية النموذج،وبالتالي فهو مناسب لتفسير العلاقة ومعرفة درجة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل.

5. :صدق و ثبات أداة الدراسة

المقصود بصدق الاستبيان هو التأكد من أنه سيقيس ما أعد لقياسه فعلا،أما ثباته يقصد به أنه سيتم الحصول على نفس النتائج تقريبا إذا تم استخدامه لنفس المجتمع و تحت نفس الظروف.

أ. **الصدق الظاهري لأداة الدراسة**:تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة بعرضها على مجموعة من الأساتذة لتحكيمها*،و إبداء أرائهم حول مدى وضوح عباراته و مدى ملائمة كل عبارة للبعد الذي ينتمي إليه المحور ككل،و مدى تغطيته العبارات لكل محور من محاور متغيرات الدراسة،و اقتراح ما يرونه ضروريا في تعديل،حذف و إضافة عبارات أخرى،إلى جانب مقياس ليكرات المستخدم،و تبعا إلى توجيهات المشرف و ملاحظاته تم تعديل الاستبيان حيث تم حذف بعض العبارات و تعديل البعض الآخر.

ب. **الاتساق الداخلي لأداة الدراسة**:يتم التعرف على درجة الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرات الاستبيان و الدرجة الكلية للمحور التابعة له،حيث يمكن القول أن الاستبيان بتمتع بدرجة عالية من الصدق إءا كان معامل الارتباط قويا و دالا معنويا،و يمكن تجزئته كما يلي:

علاقة ضعيفة	$0 \leq R < 0.3$
علاقة متوسطة	$0.3 \leq R < 0.7$
علاقة قوية	$0.7 \leq R < 1$

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة أنه إذا كان مستوى الدلالة متغير،أقل من 0.01 تكون العلاقة قوية،أما إذا كانت إشاراته موجبة تعني أن العلاقة طردية، وإذا كانت سالبة تعني علاقة عكسية،و تبين الجداول معاملات الارتباط بين فقرات الاستبيان المعتمد في الدراسة:

الجدول رقم(8) معاملات الارتباط بين فقرات محور الرقمنة

الفقرات	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.408**	0.000
2	0.481**	0.000
3	0.600**	0.000
4	0.569**	0.000
5	0.545**	0.000
6	0.739**	0.000
7	0.620**	0.000
8	0.588**	0.000
9	0.670**	0.000
10	0.644**	0.000
11	0.733**	0.000
**دال عند مستوى0.01 2-tailed		

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول أعلاه أن معامل ارتباط العبارتين 6 و11 قدر بـ: 0.739 و 0.733 على التوالي وبإشارة موجبة وقيمة محصورة بين 0.7 و 1 ،ومنه يمكن القول أنها عالقة طردية قوية وبمستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01 وبالتالي دالة إحصائيا، أما باقي العبارات تراوحت قيمة معاملات ارتباطها بين 0.3 و 0.7 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01،وبالتالي يمكن القول أنها العالقة طردية متوسطة ودالة إحصائيا .

الجدول رقم(9): معاملات الارتباط بين عبارات الطلبة

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
12	0.780**	0.000
13	0.910**	0.000
14	0.861**	0.000
**دال عند مستوى0.01tailed2-		

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معاملات ارتباط كل عبارات الطلبة محصورة بين 0.7 و 1 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01،وبالتالي يمكن القول أنها العلاقة طردية قوية ودالة إحصائيا.

الجدول رقم(10): معاملات الارتباط بين عبارات هيئة التدريس

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
15	0.750**	0.000
16	0.765**	0.000
17	0.617**	0.000
18	0.527**	0.000

**دال عند مستوى0.01tailed–2

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن معامل ارتباط العبارتين 17 و 18 قدر ب 0,617 و0.527 على التوالي وبإشارة موجبة وقيمة محصورة بين 0.3 و0.7 ،ومنه يمكن القول أنها عالقة طردية متوسطة وبمستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01 وبالتالي دالة إحصائيا، أما العبارتين الباقيتين كانت قيمة معاملات ارتباطهما بين 0.7 و 1 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01،وبالتالي يمكن القول أنها العالقة طردية قوية ودالة إحصائيا.

الجدول رقم(11): معاملات الارتباط بين عبارات الإمكانيات المادية

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
19	0.689**	0.000
20	0.640**	0.000
21	0.451**	0.000
22	0.719**	0.000
23	0.809**	0.000
**دال عند مستوى0.01tailed–2		

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن معامل ارتباط العبارتين 22 و23 قدر بـ: 0.719 و0.809 على التوالي وبإشارة موجبة وقيمة محصورة بين 0.7 و1 ،ومنه يمكن القول أنها عالقة طردية قوية وبمستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01 وبالتالي دالة إحصائيا، أما باقي العبارات تراوحت قيمة معاملات ارتباطها بين

0.3 و0.7 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01 ،و بالتالي يمكن القول أنها العالقة طردية متوسطة ودالة إحصائيا.

الجدول رقم(12): معاملات الارتباط بين عبارات البرامج الدراسية.

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
24	0.897**	0.000
25	0.872**	0.000
26	0.866**	0.000
**دال عند مستوى0.01tailed2-		

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معاملات ارتباط كل عبارات البرامج الدراسية محصورة بين 0.7 و1 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000دال عند 0.01،وبالتالي يمكن القول أنها العالقة طردية قوية ودالة إحصائيا.

الجدول رقم(13): معاملات الارتباط بين عبارات الهيئة الإدارية

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
26	0.794**	0.000
28	0.846**	0.000
29	0.773**	0.000
30	0.732**	0.000

**دال عند مستوى0.01 2-tailed

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معاملات ارتباط كل عبارات الطلبة محصورة بين 0.7 و1 وبإشارة موجبة ومستوى معنوية 0.000 دال عند 0.01،وبالتالي يمكن القول أنها العلاقة طردية قوية ودالة إحصائيا.

الجدول رقم(14): معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع مجمل عبارات الاستبيان

رقم المحور	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.901**	0.000
2	0.902**	0.000
**دال عند مستوى0.01 2-tailed		

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن بين كل محور من محاور الدراسة مع مجمل عبارات الاستبيان هي علاقة طردية قوية لان قيمة معاملات ارتباطها قدرت بـ 0.901 و 0.902 والتي تقع ضمن المجال 0.7 و1 ،كما أنها دالة إحصائيا، وبالتالي يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بالصدق والاتساق الداخلي وكذلك الصدق الظاهري.

ج-ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة كان من الضروري إجراء **اختبار Alpha s'Cronbach** ،كما هو ممثل في الجدول التالي:

الجدول رقم(15): نتيجة اختبار Alpha s'Cronbach

الاستبيان ككل	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
	30	0.919	0.958

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم(17) يتضح أن قيمة α للاستبيان بلغت 0.919 أي بنسبة 92% تقريبا وهي أعلى من 60 %وهذا يعكس ثبات الاستبيان، وبلغت قيمة معامل الصدق 0.958 وهي قيمة مرتفعة وقريبة من الواحد 1 ،وبالتالي نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان. وعليه فإن هذا المقياس ثابت بالنسبة للمبحوثين، أي أنهم يفهمون بنوده بنفس الطريقة ، ومنه يمكن اعتماده لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر بـ: 92%.

المطلب الثاني:تحليل بيانات الدراسة

تم في هذا المطلب معالجة نتائج التحليل الاحصائي للمعلومات الشخصية بأنواعها.

اولا:وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

1. الجنس:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	32	43.2
أنثى	42	56.8
المجموع	**74**	**100**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الملاحظ من الجدول رقم(16)أن 56.8% من العينة المدروسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة هم من الإناث، و43.2% من الذكور.

2. السن:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسبة %
من 25 إلى أقل من 30	3	4.1
من 30 إلى أقل من 40	52	70.3
من 40 إلى أقل من 50	16	21.6
أكثر من 50 سنة	3	4.1
المجموع	**74**	**100**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الملاحظ من الجدول رقم(**17**) أن 70.3% من العينة المدروسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة يتراوح سنهم بين 30 وأقل من 40 سنة، وتليها الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة 21.6%، ثم الفئتان العمريتان من 25 إلى أقل من 30 سنة وأكثر من 50 سنة بنفس النسبة 4.1%.

3. الرتبة:

الجدول رقم(18): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أستاذ مساعد ب	10	13.5
أستاذ مساعد أ	17	23
أستاذ محاضر ب	19	25.7
أستاذ محاضر أ	24	32.4
أستاذ التعليم العالي	4	5.4
المجموع	**74**	**100**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الملاحظ من الجدول رقم (18) أن 32.4% من العينة المدروسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة هم من رتبة أستاذ محاضر أ، تليها رتبة

أستاذ محاضر ب بنسبة 25.7%، ثم رتبة أستاذ مساعد أ بنسبة 23%، تعقبها رتبة أستاذ مساعد ب بنسبة 10.8% ورتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة 5.4%.

4. الخبرة المهنية:

الجدول رقم(19): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الأقدمية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	10	13.5
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	24	32.4
من 10 إلى أقل من 15 سنة	31	41.9
أكثر من 15 سنة	9	12.2
المجموع	**74**	**100**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الملاحظ من الجدول (19) أن 41.9% من العينة المدروسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة يملكون خبرة مهنية من 10 إلى أقل من 15 سنة، تليها فئة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 32.4%، ثم الفئتان أقل من 5 سنوات وأكثر من 15 سنة بالنسبتين 13.5% و12.2% على التوالي.

ثانيا:تحليل البيانات المتعلقة بتقييم محور الرقمنة

يبين الجدول الموالي نتائج تقييم اجابات افراد عينة الدراسة حول محور الرقمنة

الجدول رقم (20): تقييم إجابات أفراد العينة حول محور الرقمنة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. تستخدم إدارة الكلية البريد الإلكتروني مع مختلف أطراف التعامل	3.38	1.069
2. لدى الكلية اشتراكات في المكتبات العلمية الرقمية	2.66	1.138
3. لدى الكلية العدد الكافي من الماسحات الضوئية	2.03	0.965
4. لدى الكلية العدد الكافي من الحواسيب	2.46	1.284
5. لدى الكلية عدد كافي من Data show	2.07	1.025
6. تهتم الجامعة بتحديث مختلف الأجهزة وتطويرها	2.20	1.060
7. توجد شبكة إنترنت في الكلية	2.22	1.208
8. توجد شبكة تربط الجامعة بالكليات ومختلف أجزائها	2.39	1.083
9. لدى الكلية برمجيات حديثة للعمل	2.20	1.122
10. تعمل الجامعة على إجراء دورات تكوينية حول مختلف البرمجيات والأنظمة لكل من يعمل بها	2.20	1.158
11. تستخدم الكلية أساليب مختلفة للتعليم الإلكتروني	2.53	1.149
محور الرقمنة	**2.39**	**0.669**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (21) يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول محور الرقمنة قدر بـ 2.39 بانحراف معياري 0.669 وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي والمقدر بـ 3، وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة عدم الموافقة عما جاء في عبارات هذا المحور.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور بين 2.03 و3.38، وجاءت العبارة رقم 1 بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، ما يعني أن إدارات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة تستخدم البريد الإلكتروني مع مختلف أطراف التعامل، بينما جاءت بقية عبارات المحور بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الحسابي الفرضي ما يعني أن ما جاء في هذه العبارات مطبق بشكل ضعيف في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة.

ثالثا:تحليل البيانات المتعلقة بتقييم محور جودة التعليم العالي

الجدول رقم (21): تقييم إجابات أفراد العينة حول محور جودة التعليم العالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12. يستخدم الطلبة أجهزة الكمبيوتر بسهولة	2.92	1.107
13. لدى الطلبة استعداد للتعلم الذاتي	2.54	1.161
14. لدى الطلبة القدرة على المناقشة وطرح الأسئلة	3.00	1.123
بعد الطلبة	**2.82**	**0.963**
15. يوجد في الكلية أساتذة حاصلون على شهادات وجوائز محلية وعالمية	2.86	1.064
16. في الكلية أساتذة من حاملي براءات الاختراع	2.32	0.938
17. يلتزم الأساتذة بالبرامج والمناهج التعليمية	3.42	0.979
18. لأساتذة الكلية انتاجات علمية كالكتب وغيرها	3.84	0.844
بعد هيئة التدريس	**3.11**	**0.641**
19. مباني الكلية تتوفر على معايير السلامة والأمان	2.49	1.316
20. القاعات والمدرجات في الكلية كافية لعدد الطلبة	2.99	1.176
21. تتوفر مكتبة الكلية على كتب حديثة	3.18	1.175
22. تعمل مكتبة الكلية بأساليب تكنولوجية حديثة	2.50	1.126
23. تتوفر الجامعة على معلومات عن الأداء الجامعي	2.61	1.044
بعد الامكانيات المادية	**2.75**	**0.771**
24. البرامج الدراسية تشجع على التعليم الذاتي	2.73	1.162
25. البرامج الدراسية تتغير بتغير البيئة المحلية والدولية	2.61	1.203
26. تحقق البرامج الدولية الأهداف المطلوبة	2.61	1.031
بعد البرامج الدراسية	**2.64**	**0.994**
27. تتسم الهيئة الإدارية بسرعة الأداء وعلاقات الاتصال الفعالة	2.61	1.214
28. تعمل الجامعة وفق خطة استراتيجية متكاملة	2.54	1.075
29. تعمل الجامعة على وضع معايير لتقييم الأداء الجامعي	2.69	1.097
30. اللوائح والتشريعات الجامعية تتسم بالوضوح وسهولة التطبيق	2.78	1.076
بعد الهيئة الادارية	**2.65**	**0.877**
محور جودة التعليم العالي	**2.79**	**0.673**

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (21) يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول **بعد الطلبة**

قدر بـ 2.82 بانحراف معياري 0.963 وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي والمقدر بـ 3، وهذا يعني إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة عدم الموافقة عما جاء في عبارات هذا البعد.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين 2.54 و3.00، وجاءت العبارة رقم 14 بمتوسط حسابي يساوي المتوسط الحسابي الفرضي ما يعني أن أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة يوافقون على أن الطلبة لديهم القدرة على المناقشة وطرح الأسئلة، بينما جاءت بقية عبارات البعد بمتوسطات حسابية أقل من المتوسط الحسابي الفرضي ما يعني أن أساتذة الكلية لا يوافقون بشكل كبير على سهولة استخدام أجهزة الكمبيوتر من طرف الطلبة وكذلك على استعدادهم للتعلم الذاتي.

ويتضح من نفس الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول **بعد هيئة التدريس** قدر بـ 3.11 بانحراف معياري 0.641 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي، ما يعني أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة الموافقة عما جاء في عبارات هذا البعد.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين 2.32 و3.84، وجاءت العبارتين 17 و18 بمتوسط حسابي أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الأساتذة يلتزمون بالبرامج والمناهج التعليمية ولهم انتاجات علمية كالكتب وغيرها، بينما جاءت العبارتين الباقيتين بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشكل كبير على أن بالكلية أساتذة حاصلون على شهادات وجوائز محلية وعالمية أو براءات اختراع.

كما يتضح من الجدول أعلاه أيضا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول **بعد الإمكانيات المادية** قدر بـ 2.75 بانحراف معياري 0.771 وهو أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة عدم الموافقة عما جاء في عبارات هذا البعد.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين 2.49 و3.18، وجاءت العبارة رقم 21 بمتوسط حسابي 3.18 أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي ما يدل أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على

أن مكتبة الكلية تتوفر على كتب حديثة، بينما جاءت بقية عبارات البعد بمتوسط حسابي أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشكل كبير عما جاء فيها.

كذلك يتضح من نفس الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول **بعد البرامج الدراسية** قدر بـ 2.64 وانحراف معياري 0.994 أقل من المتوسط الحسابي الفرضي مما يعني أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة عدم الموافقة عما جاء في عبارات هذا البعد.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين 2.61 و2.73 وهي أقل من المتوسط الحسابي الفرضي أي أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشكل كبير على أن البرامج الدراسية بالكلية تشجع على التعليم الذاتي أو أنها تتغير بتغير البيئة المحلية والدولية وأيضا تحقيق البرامج الدولية للأهداف المطلوبة.

أيضا يتضح من ذات الجدول أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة حول **بعد الهيئة الإدارية** قدر بـ 2.65 وانحراف معياري 0.877 أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، وهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تتجه نحو درجة عدم الموافقة عما جاء في عبارات هذا البعد.

كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا البعد بين 2.54 و2.78 وهي أقل من المتوسط الحسابي الفرضي، كدليل على أن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشكل كبير على اتسام الهيئة الإدارية بسرعة الأداء وعلاقات الاتصال الفعالة، واللوائح والتشريعات الجامعية بالوضوح وسهولة التطبيق، وكذلك على عمل الجامعة وفق خطة استراتيجية متكاملة ووضعها لتقييم للأداء الجامعي.

ومن خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول **محور جودة التعليم العالي** والذي يقدر بـ 2.79 وانحراف معياري 0.673 أقل من المتوسط الحسابي الفرضي؛ يمكن القول أنهم يتجهون إلى عدم الموافقة بشأن ما جاء في هذا المحور.

المطلب الثالث:اختبار الفرضيات

اولا:اختبار الفرضية البحثية الرئيسة

H_o:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1:توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين الرقمنة وجودة التعليم العالي والجدول (24) يوضح ذلك:

الجدول رقم (22): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بين المتغيرين الرقمنة وجودة التعليم العالي

الرقمنة وجودة التعليم العالي	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.625	0.391	0.52969	0.625	46.148	0.000

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (22) اعلاه يلاحظ ان قيمة F ب46.148 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.000 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة التعليم العالي.

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة وجودة التعليم العالي 0,625 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.000 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ومتوسطة بين الرقمنة وجودة التعليم العالي.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 39% من التغيرات الحاصلة في الرقمنة وجودة التعليم العالي بقيمة بلغت 0.391

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة وجودة التعليم العالي بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.625 .

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.000 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_o

ونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة التعليم العالي عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا:اختبار الفرضية البحثية الفرعية رقم 1

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغير الرقمنة وبعد الطلبة والجدول (25) يوضح ذلك:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى بين متغير الرقمنة وبعد الطلبة

الرقمنة والطلبة	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.532	0.274	0.82699	0.532	27.130	0.000

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (23) اعلاه يلاحظ ان قيمة F بلغت 27.130 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.000 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة والطلبة.

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة والطلبة 0.532 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.000 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ومتوسطة بين الرقمنة والطلبة.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 27.4% من التغيرات الحاصلة في الرقمنة والطلبة بقيمة بلغت 0.272 .

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة والطلبة بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.532.

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.000 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_0ونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الطلبة عند مستوى دلالة 0.05.

ثالثا:اختبار الفرضية البحثية الفرعية رقم 2

H_o: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغير الرقمنة وبعد هيئة التدريس والجدول (26) يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية بين متغير الرقمنة وبعد هيئة التدريس

الرقمنة وهيئة التدريس	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.544	0.296	0.54180	0.544	30.257	0.000

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (24)اعلاه يلاحظ ان قيمة F بلغت 30.257 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.000 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وهيئة التدريس.

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة وهيئة التدريس 0,544 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.000 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ومتوسطة بين الرقمنة وهيئة التدريس.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 29.6% من التغيرات الحاصلة في الرقمنة وهيئة التدريس بقيمة بلغت 0.296.

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة وهيئة التدريس بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.544

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.000 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_oونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة هيئة التدريس عند مستوى دلالة 0.05.

رابعا:اختبار الفرضية البحثية الفرعية رقم 3

H_o: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الامكانيات المادية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الامكانيات المادية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغير الرقمنة وبعد الإمكانيات المادية والجدول (27) يوضح ذلك:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة بين متغير الرقمنة وبعد الإمكانيات المادية

الرقمنة والامكانيات المادية	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.683	0.467	0.56706	0.683	63.047	0.000

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (25) اعلاه يلاحظ ان قيمة F بلغت63.047 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.000 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة والإمكانيات المادية.

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة الامكانيات المادية 0.683 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.000 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية ومتوسطة بين الرقمنة والإمكانيات المادية.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 46.7%من التغيرات الحاصلة في الرقمنة والإمكانيات المادية بقيمة بلغت 0.467.

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة والإمكانيات المادية بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.683.

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.000 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_oونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الامكانيات المادية عند مستوى دلالة 0.05.

خامسا:اختبار الفرضية البحثية الفرعية رقم 4

H_o: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة البرامج الدراسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة البرامج الدراسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغير الرقمنة وبعد البرامج الدراسية والجدول (28) يوضح ذلك:

الجدول رقم (26): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة بين متغير الرقمنة وبعد البرامج الدراسية

الرقمنة والبرامج الدراسية	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.388	0.151	0.92287	0.388	12.771	0.001

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (26) اعلاه يلاحظ ان قيمة F بلغت 12.771 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.001 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة والبرامج الدراسية.

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة والبرامج الدراسية 0.388 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.001 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية وضعيفة بين الرقمنة والبرامج الدراسية.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 15.1%من التغيرات الحاصلة في الرقمنة والبرامج الدراسية بقيمة بلغت 0.151.

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة والبرامج الدراسية بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.388 او تقريبا 39%.

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.001 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_oونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة البرامج الدراسية عند مستوى دلالة 0.05.

سادسا:اختبار الفرضية البحثية الفرعية رقم 5

H_o: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الهيئة الادارية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الهيئة الادارية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عند مستوى دلالة 0.05.

تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين متغير الرقمنة وبعد الهيئة الإدارية والجدول (29) يوضح ذلك:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة بين متغير الرقمنة وبعد الهيئة الإدارية

الرقمنة والهيئة الادارية	معامل الارتباط	معامل التحديد	انحراف الخطأ	قيمةβ	F المحسوبة	Sig
	0.387	0.150	0.814	0.384	12.700	0.001

المصدر: بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول (27) اعلاه يلاحظ ان قيمة F بلغت 12.700 وهي دالة بمستوى دلالة قدره 0.001 وهذا يؤكد وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة والهيئة الادارية .

يتضح ان قيمة معامل الارتباط بين الرقمنة والهيئة الادارية 0,387 دالة احصائيا بمستوى دلالة 0.001 وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط ايجابية وضعيفة بين الرقمنة والهيئة الادارية.

وبالاعتماد على معامل التحديد يتضح ان 15% من التغيرات الحاصلة في الرقمنة والهيئة الادارية بقيمة بلغت 0.150.

بينما معامل β يدل على التغيير في الرقمنة والهيئة الادارية بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.384 أي 38%.

بما ان مستوى الدلالة المسحوب قدر ب 0.001 وهو اقل من الفرضي 0.05 نرفض الفرضية H_oونقبل H_1 التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقمنة وجودة الهيئة الادارية عند مستوى دلالة 0.05.

خلاصة الفصل:

تم التعرف من خلال الفصل على نشأة جامعة العربي التبسي و كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،و ايضا على الهيكل التنظيمي بكل واحد منهما،و لقد تم الاعتماد في دراستنا على طريقة الاستبيان في انجاز هذا العمل،بحيث تم توزيعها على أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير و التي تحتوي على محورين محور الرقمنة و محور جودة التعليم العالي،و هدفت الى الإجابة على اشكالية البحث و المتمثلة في الى اي مدى تطبق الرقمنة في تحسين جودة التعليم العالي في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،و بعد استرجاعها تم تفريغها و تحليل بياناتها باستخدام اساليب إحصائية عديدة كالنسب المئوية،المتوسط الحسابي الانحراف المعياري،اختبار الفا كرونباخ ثم عرض و تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية و اختبار الفرضيات،حيث توصلت الدراسة الى مستوى تطبيق الرقمنة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بتبسة منخفض مما يؤثر على جودة التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بتبسة.

الخـاتمة:

في ختام الدراسة يتضح لنا أن دراسة الرقمنة كآلية لتحسين التعليم العالي في جزءها النظري،أنه اصبح من الضروري مواكبة التطورات التي يعرفها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والعمل على دمجها في العملية التعليمية التقليدية،وذلك من خلال توفير بنية تحتية مؤهلة لهذه التقنية و مطبقة على أرض الواقع حتى تتم عصرنة الإدارة الجامعية لتصبح مواكبة للتطورات الحديثة و بالتالي تسهل العملية التعليمية بالجامعة وتقتصر في الوقت وتساعد على تلقي المعلومات و التواصل داخل المنظمة الجامعية بكل سهولة.

و كشفت هذه الدراسة و ذلك من خلال تسليط الضوء على الرقمنة في جودة التعليم العالي في جزءها التطبيقي على أنه لابد من تطبيق الرقمنة حتى يصبح من السهل على التعليم العالي التقدم و التطور وتسهيل النظام الداخلي وتطويره، بحيث لابد من توفير الإمكانيات اللازمة والأجهزة التي تدعم وتساعد على تحقيق الجودة في التعليم العالي

اولا:نتائج الدراسة

بعد دراسة الموضوع من جانبه النظري، و بالتطبيق على كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في جامعة العربي التبسي في الجانب الميداني بالإعتماد على الإستبانة يمكن عرض النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

-تضم كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي على قاعات مزودة بأجهزة كومبيوتر وماسح الضوئي و طابعة و الهاتف إلا أنها ليست بكمية كافية في الكلية.

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وبعد جودة الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة a≤0.05

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وبعد هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة a≤0.05

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وبعد البرامج الدراسية في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة a≤0.05

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة و بعد الهيئة الإدارية في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالة a≤0.05

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وبعد الإمكانيات المادية في كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي عند مستوى دلالةa≤0.05

ثانيا: الإقتراحات

بناء على ماتم تقديمه من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

_ضرورة تنمية ثقافة الجودة في الوسط الجامعي بين الأسرة الجامعية من أعضاء هيئة التدريس،أعوان الإدارة، والطلبة.

_على الجامعة تحسين كثافة تدفق الشبكات مع ربط كل مؤسسات التعليم العالي بكامل كلياتها و أقسامها بشبكة الأنترنت.

-ضرورة إعتماد تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجامعية حتى تسهل في تقديم الخدمات للطلبة بكل سهولة.

_الإهتمام بمبدأ التحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم العالي و ذلك لضمان معالجة نقاط الضعف التي يتم إكتشافها، و الإرتقاء بنقاط القوة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.

_ضرورة توفير التكنولوجيا الرقمية في قاعات التدريس.

_ضرورة رقمنة الإدارة و الحث على التواصل الإلكتروني معها.

_ضرورة تكوين مستخدمين في مجال الرقمنة.

_ضرورة توفير الموارد الرقمية من كتب ومحاضرات وأطروحات و غيرها.

ثالثا: آفاق الدراسة

بالنظر إلى محددات الدراسة في التركيز على بعض جوانب الموضوع يمكن إقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذه الدراسة.

1-جودة التعليم العالي في تطوير البحث العلمي.

2-الرقمنة ودورها في إنجاح جودة التعليم العالي عن بعد.

3-جودة التعليم في ظل جائحة كوفيد 19.

قائـــمة المراجـــع:

اولا:المراجع باللغة العربية

1-الكتب باللغة العربية:

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مصطلحات عصر العولمة:مصطلحات سياسة واقتصادية واجتماعية ونفسيةو اعلامية** ،2004.
2. احمد يس،**الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،2013.
3. منير الحمزة ،**المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق قسنطينة**، دار الالمعية للنشر والتوزيع،2011.
4. سهيلة مهري،**المكتبة الرقمية في الجزائر**،جامعة منتوري ،الجزائر،2006.
5. دياب حامد الشافعي،**ادارة المكتبات الجامعية اسسها وتطبيقاتها العملية**،دار غريب للنشر ،القاهرة،1994.
6. هاشم فوزي دباس العبادي ،***ادارة التعليم الجامعي،مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر***،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2008.
7. عادل عبد المجيد علويالعبادي،***مدخل الى ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي***،جامعة عدن،06\03\2013.
8. مريم ملك،**الجودة في التعليم،بيروت**،2011.
9. مهدي صالح مهدي السمراني،***ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي***،الذاكرة للنشر والتوزيع،بغداد.
10. محمد عوض الترتوي،***ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات*** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2006.
11. رافدة عمر الحرير واخرون،**القيادة وادارة الجودة في التعليم العالي** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2010.
12. سوسن شاكر مجيد،محمد عواد الزيادات،**الجودة والاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي والجامعي**،دار صفاء للطباعة والنشر ،العراق،2008

2-الدوريات العلمية:

13.احمد مشهور ،***تكنولوجيا المعلومات واثرها على التنمية الاقتصادية***،المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2003

14.بوكبشة جمعية، ***تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الاصلاح التربوي***،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد10، جوان2013

15.يدو محمد،متطلبات ***ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر-بين الواقع والاستشراف*** ،مجلة معارف،العدد24،جوان 2018

16.بودلال علي،**الجودة الشاملة في مؤسسات لتعليم العالي بين الواقع والمأمول**،المجلة الجزائرية للمالية العامة،العدد الرابع،ديسمبر 2014.

17.وسف الخطيب،***ادارة الجودة الشاملة -نموذج مقترح لاصلاح التعليم العالي،المؤتمر التربوي الخامس***،*مجلة جودة التعليم العالي*،المجلد الاول،2002.

3-الرسائل والاطروحات:

18-اسماعيل بلة،***الرقمنة كوسيلة تكنولوجية حديثة لحفظ واتاحة المخطوطات***،مذكرة مقدمة لنيل ماجيستر،جامعة قسنطينة،2010

19-سميرة جيلالي،***واقع ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي-دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.